



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

أثر الابتكار المالي في الأداء المالي للمصارف السورية الخاصة

**The impact of financial innovation on The financial
performance of Syrian Private Banks**

مشروع تخرج أعد لنيل الشهادة الجامعية في اختصاص المالية والمصارف

إعداد الطالب: أنتوني جهاد كيلو

إشراف: د. ياسر كفا

2024-2023

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الابتكار المالي في الأداء المالي للمصارف السورية الخاصة، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2023، إذ أجريت الدراسة على المجتمع ككل.

لتحقيق هدف الدراسة وظفت متغيرات عدة منها: عدد أجهزة الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع، نسبة كفاية رأس المال (CAR)، نسبة القروض غير العاملة (NPL)، معدل العائد على الأصول (ROA)، نسبة القروض إلى الودائع (LDR)، إذ استخدم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التقلطح والالتواء كمؤشرات للدراسة الوصفية، واستخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في اختبار الفرضيات.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1. شهدت معظم البنوك تحسناً ملحوظاً في نسبة كفاية رأس المال، مما يشير إلى تعزيز القدرات المالية لمواجهة المخاطر المحتملة.
2. تباين مستويات القروض غير العاملة بين البنوك، حيث أظهر بعضها تحسناً في جودة محفظة القروض مع مرور الوقت.
3. بقي معدل العائد على الأصول منخفضاً في معظم البنوك، مما يعكس التحديات المستمرة في تحقيق الأرباح.
4. شهدت نسبة القروض إلى الودائع تقلبات بين البنوك، مما يعكس تغيرات في إستراتيجيات الإقراض والظروف الاقتصادية المتغيرة.
5. تطور عدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع، مما يشير إلى تحسن البنية التحتية للمصارف.
6. وجود أثر ذي دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع على الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض إلى الودائع في المصارف السورية الخاصة، بينما ليس هناك أثر على نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض غير العاملة ونسبة العائد على الأصول.

وبناءً على النتائج تم صياغة توصيات عدة، من أهمها:

1. تركيز البنوك على تحسين معدل العائد على الأصول من خلال استثمارات فعالة وإدارة أفضل للأصول.

2. تشجيع الابتكارات المالية لما لها من دور فعال في تحسين الأداء المالي وتحقيق عوائد أعلى.

كلمات مفتاحية: الابتكار المالي، الأداء المالي، الصرافات الآلية، نقاط البيع، كفاية رأس المال، القروض غير

العاملة، العائد على الأصول، القروض الى الودائع.

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of financial innovation on the financial performance of Syrian private banks, during the period extending from 2018 to 2023, as the study was conducted on society as a whole.

To achieve the goal of the study, several variables were employed, including: the number of ATMs and the number of points of sale, the capital adequacy ratio (CAR), the non-performing loan ratio (NPL), the return on assets rate (ROA), and the loan-to-deposit ratio (LDR). The arithmetic mean, standard deviation, coefficient of kurtosis and skewness were used as indicators for the descriptive study, and the multiple linear regression method was used to test the hypotheses.

The study concluded a set of results:

- 1) Most banks witnessed a noticeable improvement in their capital adequacy ratio, which indicates strengthening financial capabilities to confront potential risks.
- 2) The levels of non-performing loans varied between banks, as some of them showed an improvement in the quality of the loan portfolio over time.
- 3) The rate of return on assets remained low in most banks, reflecting the continuing challenges in achieving profits.
- 4) The loan-to-deposit ratio has fluctuated among banks, reflecting changes in lending strategies and changing economic conditions.

- 5) The number of ATMs and the number of sales points has developed, which indicates an improvement in the banking infrastructure.
- 6) There is a statistically significant effect of financial innovation, measured by the number of ATMs and the number of points of sale, on financial performance represented by the ratio of loans to deposits in private Syrian banks, while there is no effect on the capital adequacy ratio, the ratio of non-performing loans, and the ratio of return on assets.

Based on the results, several recommendations were formulated, the most important of which are:

- 1) Banks focus on improving the rate of return on assets through effective investments and better asset management.
- 2) Encouraging financial innovations because of their effective role in improving financial performance and achieving higher returns.

Keywords: financial innovation, financial performance, ATMs, branches, capital adequacy, non-performing loans, return on assets, loans to deposits.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
1	الفصل التمهيدي - الإطار العام للدراسة
2	المقدمة
3	الدراسات السابقة
9	متغيرات الدراسة
9	مشكلة الدراسة
10	فرضيات الدراسة
11	أهداف الدراسة
11	أهمية الدراسة
12	منهج الدراسة
12	مصادر جمع البيانات
12	حدود الدراسة
12	محددات الدراسة
13	الفصل الأول - الإطار النظري للدراسة
15	المبحث الأول - الابتكار المالي
15	أولاً: مفهوم الابتكار المالي
16	ثانياً: نشأة الابتكار المالي وتطوره
17	ثالثاً: خصائص الابتكار ومتطلباته
18	رابعاً: أنواع الابتكارات المالية
19	خامساً: دوافع الابتكار المالي
20	سادساً: الخدمات المالية المبتكرة
22	سابعاً: محددات الابتكار المالي
24	ثامناً: أسباب الابتكار المالي
25	تاسعاً: عوامل ظهور الابتكار المالي
27	المبحث الثاني - الأداء المالي
27	أولاً: مفهوم الأداء المالي

28	ثانياً: أهمية الأداء المالي
29	ثالثاً: أهداف الأداء المالي
30	رابعاً: معايير الأداء المالي
31	خامساً: مقومات الأداء المالي
32	سادساً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
34	سابعاً: مؤشرات تقييم الأداء المالي
37	الفصل الثاني - الإطار العملي للدراسة
39	المبحث الأول: عينة الدراسة ومتغيراتها
41	المبحث الثاني: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة
44	المبحث الثالث: الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة
64	المبحث الرابع: اختبار الفرضيات
69	النتائج والتوصيات
71	المراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول
39	الجدول رقم (1) عينة المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية
41	الجدول رقم (2) التوصيف الاحصائي لعينة الدراسة
64	الجدول رقم (3) اختبار الانحدار للفرضية الأولى
65	الجدول رقم (4) اختبار الانحدار للفرضية الثانية
66	الجدول رقم (5) اختبار الانحدار للفرضية الثالثة
67	الجدول رقم (6) اختبار الانحدار للفرضية الرابعة

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل
44	الشكل رقم (1) الدراسة التحليلية للبنك العربي - سورية
45	الشكل رقم (2) الدراسة التحليلية لبنك الائتمان الأهلي
46	الشكل رقم (3) الدراسة التحليلية لبنك بيمو السعودي الفرنسي
48	الشكل رقم (4) الدراسة التحليلية لبنك سورية والمهجر
49	الشكل رقم (5) الدراسة التحليلية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل
50	الشكل رقم (6) الدراسة التحليلية لبنك بيبيلوس - سورية
52	الشكل رقم (7) الدراسة التحليلية لبنك قطر الوطني - سورية
53	الشكل رقم (8) الدراسة التحليلية لبنك الأردن - سورية
54	الشكل رقم (9) الدراسة التحليلية لبنك سورية والخليج
55	الشكل رقم (10) الدراسة التحليلية لبنك الشرق
57	الشكل رقم (11) الدراسة التحليلية لفرنسبنك - سورية
58	الشكل رقم (12) الدراسة التحليلية لبنك سورية الدولي الإسلامي
60	الشكل رقم (13) الدراسة التحليلية لبنك الشام
61	الشكل رقم (14) الدراسة التحليلية لبنك البركة - سورية
62	الشكل رقم (15) الدراسة التحليلية للصرافات الآلية ونقاط البيع

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

عرفت مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية تطورات هائلة ومتسارعة، ألفت بظلالها على القطاع المصرفي، إذ أصبحت المصارف التجارية تسعى لمواكبة التغيير الحاصل، وذلك بتطوير أساليب تقديمها للمنتجات المالية بما يكفل انسيابها للعميل بدقة وسهولة فضلاً عن تحسين مستوى أدائها وإدارتها بالشكل الذي يدعم موقفها التنافسي، مما يتطلب وجود جهاز إداري كفوء يسير مختلف تعاملاتها ومواردها المتاحة لتحقيق أقصى الدرجات من العوائد بأقل التكاليف الممكنة، وعلى الرغم من منافع استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، فإنها في ذات الوقت يرتبط بها العديد من المخاطر، سواء من حيث زيادة المخاطر المعتادة في هذا القطاع أو من حيث ظهور أنواع جديدة من المخاطر التي ترتبط بطبيعة التكنولوجيا المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف في ضوء سعيها لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وتدعيم الاتجاه نحو المصارف الإلكترونية، والعديد من الدراسات قد أجريت على التكنولوجيا والابتكارات المالية وقد أثبتت كفاءتها في تقديم الخدمات المالية للأفراد بصورة أفضل من الطرق التقليدية، ولتحقيق التنمية الاقتصادية في العالم يواجه المصرف حتمية تبني التطورات الحاصلة ومواكبتها بإدخال التكنولوجيا في أنظمتها الخدمائية.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لدراسة أثر الابتكار المالي في الأداء المالي للمصارف السورية الخاصة.

أولاً: الدراسات السابقة.

الدراسات العربية:

1) دراسة (بوزياني وظهرأوي وبينادا، 2024) بعنوان أثر الابتكار المالي في البنوك على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على بنك دبي الإسلامي.

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر الابتكار المالي على الأداء المالي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2023، وذلك من خلال قياس أثر مؤشرات الابتكار المالي التي تمثلت في الاستثمار في الصكوك (IS) والمربحة (MRH) والمشاركة (MSH) والإجارة (HJR) في مؤشر الأداء المالي الذي تمثل في هامش الربح الصافي (NPM).

تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL).

خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للابتكار المالي في الأداء المالي لبنك دبي الإسلامي، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك على المدى القصير والطويل، وما يؤكد أهمية احتضان الابتكارات المالية في القطاع المصرفي.

2) دراسة (مرزق وبوخاتم، 2023) بعنوان أثر الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية في البنوك التجارية: دراسة عينة من البنوك الأردنية.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2021، من خلال التعرف على الجوانب النظرية للابتكار المالي والكفاءة المصرفية ومن ثم إظهار العلاقة بينهما.

استخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري لمعرفة العلاقة التي تربط بين المتغيرين، أيضاً استخدم المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي باستخدام الأسلوب القياسي المبني على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

اقتصر مجتمع الدراسة على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، أما عينة الدراسة فقد اقتصر على 24 بنكاً من البنوك التجارية الأردنية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تبني الابتكار المالي من قبل البنوك التجارية يسمح لها بتحسين أدائها المالي مما يؤدي إلى زيادة كفاءتها.

3) دراسة (بوجمعة وودان، 2023) بعنوان أثر الابتكار المالي على إجمالي الودائع المصرفية: دراسة قياسية للبنوك العاملة في الأردن.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الابتكارات المالية في إجمالي الودائع المصرفية في المصارف العاملة في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2021، بالتعريف بالابتكارات والمنتجات المالية المبتكرة وتطورها. استخدم المنهج الوصفي التحليلي في دراسة واقع الابتكارات المالية في المصارف الأردنية، أيضاً استخدم المنهج الاحصائي بأدواته القياسية التحليلية من أجل قياس أثر الابتكار المالي في الودائع المصرفية. اقتصر مجتمع الدراسة على البنوك العاملة في الأردن.

خلصت الدراسة إلى أن عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد نقاط البيع هي العوامل الأكثر تأثيراً في إجمالي الودائع للمصارف العاملة في الأردن مقارنة بمؤشرات الابتكار المالي الأخرى والمتمثلة بعدد الشيكات المقاصة إلكترونياً وعدد أوامر الدفع.

4) دراسة (عقل وأحمد وسلام، 2023) بعنوان أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التكنولوجيا المالية في الأداء المالي للبنوك العاملة في مصر خلال الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2020، بدراسة أثر أرصدة بطاقات الائتمان وقيمة الأصول التكنولوجية في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

استخدم المنهج النظري الذي تم من خلاله عرض التأصيل النظري لمتغيرات البحث المتمثلة في التكنولوجيا المالية والأداء المالي للبنوك، أيضاً استخدم المنهج التطبيقي والذي تمثل باختبار فرضيات البحث باستخدام تحليل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي.

اقتصر مجتمع الدراسة على البنوك العاملة في مصر، أما عينة الدراسة اقتصرت على 20 بنكاً من البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري.

خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لأرصدة بطاقات الائتمان على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين تظهر النتائج وجود أثر لقيمة الأصول التكنولوجية في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

الدراسات الأجنبية:

(1) دراسة (Molem and Tameta, 2024) بعنوان:

The Effect of Financial Innovation of The Financial Performance of Financial Institutions in Cameroon.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الابتكار المالي على الأداء المالي للمؤسسات المالية في الكاميرون، وذلك من خلال قياس أثر ابتكار المنتجات وابتكار العمليات متمثلة بعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد نقاط البيع والخدمات المصرفية المقدمة عبر الهاتف المحمول وبطاقة الائتمان، والابتكار المؤسسي على الأداء المالي متمثلاً بالربحية لمؤسسات الإيداع المالية في الكاميرون.

استخدم نموذج الانحدار اللوغارتمي المرتب ومصفوفة ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وتحليل النتائج التي تم جمعها من خلال نموذج استمارة الاستبيان.

اقتصرت مجتمع الدراسة على 1590 مديراً من كبار المديرين في المؤسسات المالية في الكاميرون، في حين اقتصرت عينة الدراسة على 210 مديراً.

خلصت الدراسة إلى أن ابتكار العمليات والمنتجات يؤثر تأثيراً كبيراً في الأداء المالي للمؤسسات المالية، على الرغم من عدم وجود تأثير كبير للابتكار المؤسسي في الأداء المالي، فإنه لا يزال هناك تأثير إيجابي له.

(2) دراسة (Oscar and Satia,2024) بعنوان:

The Influence of Financial Innovations on The Financial Performance of Commercial Banks in Cameroon.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الابتكارات المالية على الأداء المالي للبنوك في الكاميرون، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POS)، والتحقق في تأثير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (MB) والخدمات المصرفية عبر الإنترنت (IB) في الأداء المالي للبنوك التجارية في الكاميرون متمثلاً بمعدل العائد على الأصول (ROA).

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض متغيرات الدراسة، واستخدم نموذج الانحدار الاقتصادي القياسي متعدد الخطوط لتحليل الارتباط بين المتغير التابع (ROA) والمتغيرات المستقلة (ATM, POS, MB, IB).

اقتصرت مجتمع الدراسة على البنوك التجارية في الكاميرون.

خلصت الدراسة إلى أن أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لها علاقة إيجابية بالأداء المالي للبنوك التجارية، في حين نقاط البيع والخدمات المصرفية عبر الإنترنت كان لها علاقة أقل بالأداء المالي للبنوك التجارية في الكاميرون.

(3) دراسة (Ashiru, Balogun and Paseda, 2023) بعنوان:

Financial Innovation and Bank Financial Performance: Evidence from Nigerian Deposit Money Banks.

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الابتكار المالي متمثلاً بأجهزة الصراف الآلي (ATM)، ونقاط البيع (POS)، وقيمة المعاملات المصرفية عبر شبكة الإنترنت (WEB)، وقيمة المعاملات عبر التحويل الإلكتروني الوطني للأموال (NEFT)، وقيمة المعاملات من خلال الدفع عبر الهاتف المحمول (MMO) في الأداء المالي للبنوك النيجيرية متمثلاً بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2021.

استخدم نموذج الانحدار في دراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

اقتصرت الدراسة على البنوك المدرجة في بورصة نيجيريا، أما عينة الدراسة اقتصرت على بنوك إيداع الأموال النيجيرية.

خلصت الدراسة إلى أن الابتكارات المالية بشكل عام لها تأثير إيجابي في ربحية بنوك إيداع الأموال مقاسة بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

(4) دراسة (Ekanayake, Anjalika, 2022) بعنوان:

The Effect of Financial Innovation on Bank Performance: Evidence from Commercial Banks of SriLanka.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الابتكار المالي على أداء البنوك التجارية في سريلانكا، وذلك من خلال قياس أثر الابتكار المالي متمثلاً باستخدام أجهزة الصراف الآلي (ATM) والخدمات المصرفية عبر الهاتف

المحمول (MB) والخدمات المصرفية عبر الإنترنت (IB) على الأداء المالي للبنوك من خلال العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2019.

استخدم نموذج الانحدار الخطي لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية للبنوك والمواقع الإلكترونية.

اقتصر مجتمع الدراسة على البنوك التجارية في سريلانكا، في حين اقتصرت عينة الدراسة اقتصرت على 11 بنكاً تجارياً من البنوك التجارية المدرجة في بورصة كولومبو.

خلصت الدراسة إلى أن أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت لها تأثير إيجابي كبير في العائد على الأصول، في حين أن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول كان لها تأثير سلبي، أيضاً إن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت كان لها تأثير إيجابي في معدل العائد على حقوق الملكية، في حين أن أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول كان لها تأثير سلبي.

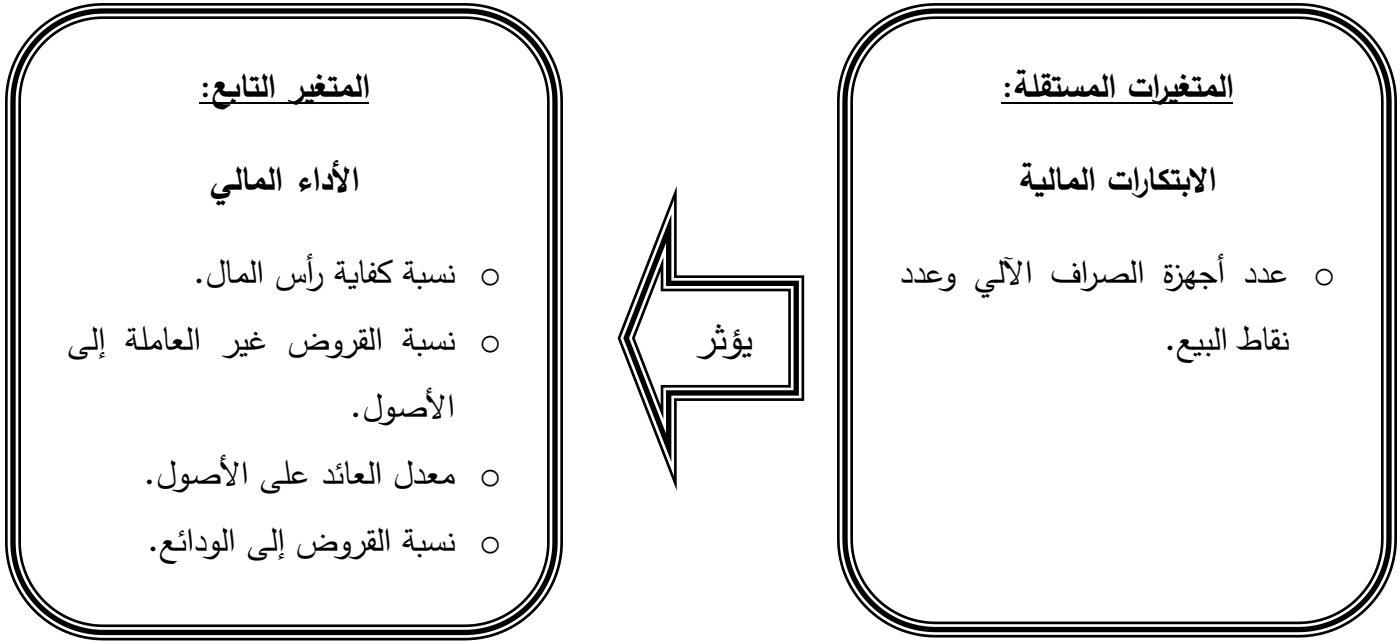
مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. التطبيق على جميع المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على عكس الدراسات السابقة التي طبقت على عينات أخرى.
2. اقتصرت فترة الدراسة على ستة أعوام وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2023.
3. تم قياس الابتكار المالي للمصارف السورية بعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد نقاط البيع، بخلاف الدراسات السابقة التي اقتصر بعضها على التعريف النظري بمصطلح الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية.
4. تم قياس الأداء المالي للمصارف السورية بمؤشرات الربحية والسيولة، بخلاف الدراسات السابقة التي اقتصرت على مؤشرات أخرى في قياسها للأداء المالي.

ثانياً: متغيرات الدراسة.

- المتغيرات المستقلة: الابتكارات المالية متمثلة بعدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) وعدد نقاط البيع (POS).
- المتغير التابع: الأداء المالي متمثلاً بنسبة كفاية رأس المال (CAR)، ونسبة القروض غير العاملة إلى الأصول (NPL/ASSETS)، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، ونسبة القروض إلى الودائع (LDR).

نموذج الدراسة:



ثالثاً: مشكلة الدراسة.

يعتبر موضوع الابتكار المالي في المصارف من أهم المواضيع التي فرضت نفسها للاهتمام بها في عالم المال ولاسيما في التكنولوجيا المالية التي يشهدها عالمنا المعاصر فمن خلالها تسعى المصارف إلى رفع كفاءتها المصرفية لما لها من تأثير في استقطاب المودعين والذي من شأنه أن يؤثر في الأداء المالي للمصارف. بناءً على ماتم توضيحه سابقاً يمكننا تلخيص مشكلة الدراسة بالإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيسي:

هل يؤثر الابتكار المالي في الأداء المالي لدى المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

الأسئلة الفرعية:

1. هل يؤثر الابتكار المالي مقاساً بعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة كفاية رأس المال لدى المصارف السورية الخاصة؟
2. هل يؤثر الابتكار المالي مقاساً بعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض غير العاملة إلى الأصول لدى المصارف السورية الخاصة؟
3. هل يؤثر الابتكار المالي مقاساً بعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بمعدل العائد على الأصول لدى المصارف السورية الخاصة؟
4. هل يؤثر الابتكار المالي مقاساً بعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض إلى الودائع لدى المصارف السورية الخاصة؟

رابعاً: فرضيات الدراسة.

تصاغ فرضيات الدراسة بناءً على العلاقة التي تربط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، بالاعتماد على مشكلة الدراسة ونموذجها، سيتم صياغة الفرضيات الآتية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة كفاية رأس المال لدى المصارف السورية الخاصة.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض غير العاملة إلى الأصول لدى المصارف السورية الخاصة.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بمعدل العائد على الأصول لدى المصارف السورية الخاصة.

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض إلى الودائع لدى المصارف السورية الخاصة.

خامساً: أهداف الدراسة.

1. بيان فيما إذا كان الابتكار المالي مقاساً بعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد نقاط البيع يؤثر في الأداء المالي متمثلاً بنسبة كفاية رأس المال لدى المصارف السورية الخاصة.

2. بيان فيما إذا كان الابتكار المالي مقاساً بعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد نقاط البيع يؤثر في الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض غير العاملة إلى الأصول لدى المصارف السورية الخاصة.

3. بيان فيما إذا كان الابتكار المالي مقاساً بعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد نقاط البيع يؤثر في الأداء المالي متمثلاً بمعدل العائد على الأصول لدى المصارف السورية الخاصة.

4. بيان فيما إذا كان الابتكار المالي مقاساً بعدد أجهزة الصراف الآلي وعدد نقاط البيع يؤثر في الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض إلى الودائع لدى المصارف السورية الخاصة.

سادساً: أهمية الدراسة.

(1) الأهمية النظرية: تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة بالتعرف على الابتكارات المالية التي تقدمها المصارف السورية الخاصة لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الأداء المالي وسبل رفعه من تسريع العمليات المصرفية وتقليل المخاطر والمشكلات التي يواجهها وكذلك زيادة ربحيته، ذلك بإلقاء الضوء على مفهومها وأنواعها ومحدداتها ودوافع تطويرها.

(2) الأهمية العملية: تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال التطبيق على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، إذ بواسطته سيتم التوصل لنتائج تفيد القائمين على إدارة المصارف بالاهتمام بزيادة الابتكارات المالية وتطويرها وتنويعها لما لها من أثر كبير في رفع مستوى الأداء المالي للمصارف.

سابعاً: منهج الدراسة.

استخدم المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة متمثلةً بالابتكارات المالية والأداء المالي للمصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية، وذلك من خلال:

- جمع المعلومات النظرية حول المتغيرات المستقلة (الابتكارات المالية) والمتغير التابع (الأداء المالي).
- جمع البيانات من التقارير المالية المنشورة على صفحة هيئة الأوراق والأسواق المالية، والمواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك، وموقع مصرف سورية المركزي.
- تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.
- تفسير البيانات واستخلاص النتائج وعرض التوصيات.

ثامناً: مصادر جمع البيانات.

جُمعت البيانات من التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية، ومن موقع مصرف سورية المركزي، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2023.

تاسعاً: حدود الدراسة.

(1) **الحدود المكانية:** اقتصر مجتمع الدراسة على المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

(2) **الحدود الزمانية:** جُمعت البيانات الخاصة بالدراسة خلال الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2023.

عاشراً: محددات الدراسة.

عدم توفر عدد أجهزة الصرافات الآلية لعام 2022 و 2023، إذ تم حسابها باستخدام نسبة النمو من عام لآخر، أيضاً عدم توفر عدد نقاط البيع لعام 2021 و 2022 و 2023، إذ تم حسابها باستخدام نسبة النمو.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تعد الصناعة المالية المصرفية من المجالات المهمة التي تتميز بحاجتها للإبداع بشكل مستمر، لأن المؤسسات المالية تطور منتجات لإرضاء وتلبية حاجات ورغبات زبائنهم، إذ إنَّ التغيير في البيئة حفز المؤسسات المالية لتبني عمليات الابتكار التي تجعلها قادرة على تحقيق الأرباح.

لقد تنامي الابتكار المالي تنامياً كبيراً كونه يحقق عملية التفكير الخلاق في المؤسسات المالية، الذي يقود إلى تحقيق أرباح عالية، كما يعد أحد القوى المؤثرة المهمة في البيئة المالية وفي الأسواق المالية من حيث تأثيره في طبيعة الأدوات المتاحة والتنظيم والأنشطة والخدمات المقدمة إلى الجمهور فضلاً عن نوعية الكفاءات البشرية المطلوبة.

وبناءً على ماتقدم سوف يتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: الابتكار المالي.

المبحث الثاني: الأداء المالي.

المبحث الأول

الابتكار المالي

مقدمة:

يظهر التاريخ أن الابتكار المالي كان جزءاً هاماً ومستمراً من المشهد الاقتصادي على مدى القرون القليلة الماضية، كما يظهر أنه جزءاً هاماً في إنتاج العديد من المنتجات الجديدة بما في ذلك الأشكال الجديدة للعديد من المشتقات ومنتجات نقل المخاطر، وهناك من يرى أن الابتكار المالي هو عملية مستمرة في محاولة لتمييز المنتجات والخدمات والتفاعل مع التغييرات الاقتصادية كافة، وبالتأكيد يتأرجح الابتكار صعوداً وهبوطاً حسب فترات النشاط.

أولاً: مفهوم الابتكار المالي.

الابتكار المالي كغيره من المصطلحات الاقتصادية التي حظيت باهتمام الباحثين والهيئات والمنظمات في محاولة تحديد مفهومه، إذ أشار إليه المنتدى الاقتصادي العالمي على أنه أسلوب وعمل إنشائي لأدوات مالية جديدة وتعميمها وكذا طرح تقنيات ومؤسسات وأسواق مالية جديدة.

لقد اختلفت وجهة النظر إلى الابتكار المالي، إذ تم تحديدها وفق وجهتين مختلفتين: (مولودي، ص15، 2022).

• الوجهة الأولى: تم من خلالها تعيين الابتكار المالي على أنه مجموعة ابتكارات مالية ذات تطورات جديدة في

عناصر وهياكل النظام المالي المتمثل في المؤسسات والأسواق واللوائح التنظيمية.

• الوجهة الثانية: نظرت بأن الابتكار المالي هو وضع تغيير في البنية التحتية للنظام المالي المتمثلة في الأدوات

المالية والقوانين والتشريعات وجعل التطورات الحديثة التكنولوجية في خدمة النظام المالي.

لغةً: يعنى المبادرة إلى الشيء والإسراع إليه وابتكار الشيء إدراك أوله وهو يدل على الإقدام على فعل يسبق به

صاحبه بقية الناس، والتفكير الابتكاري هو تفكير مصاغ بطريقة تؤدي إلى نتائج إبداعية، إذ يسمى الفرد مبتكراً

عندما يحقق نتائج إبداعية باستمرار، أما اصطلاحاً: هو عملية خلق أو إنتاج شيء جديد على أن يكون أصيلاً

وملائماً للواقع وذا مضمون ويحل مشكلة من المشكلات ويكون ذات قيمة ويحظى بالقبول الاجتماعي، كما يعرفه "تورانس" بأنه قدرة الفرد على تجنب الطرق التقليدية في التفكير مع إنتاج أصيل وجديد يمكن تنفيذه أو تحقيقه. (شاهين، 2021، ص2).

كما يعرف الابتكار المالي على أنه أحد القوى المهمة في البيئة المصرفية وفي العمل المصرفي من حيث تأثيره في طبيعة الأدوات المتاحة والتنظيم والأنشطة والخدمات المصرفية المقدمة إلى الجمهور. (سرحان ونجار، 2020، ص688).

أيضاً يعرف الابتكار المالي بأنه عملية فكرية منفردة ساهمت في إحداث نقلة نوعية في المجالات المالية على المستويين الكلي والجزئي، حيث تجمع بين المعرفة المتألقة والعمل الخلاق القادر على تطبيق الأفكار الجديدة يقودها أشخاص متميزون بحيث تحقق النفع للمجتمع ككل أو المنظمة التي يعملون فيها وذلك من خلال إيجاد الحلول لمختلف المشكلات المالية. (تبيرة وقرواش، 2019، ص12).

وقد عرف الباحث الابتكار المالي على أنه: مجموعة الإجراءات والتدابير التي تؤدي لتلبية احتياجات المجتمع المالي سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة وتطويرها، أو تصميم منتجات بديلة مبتكرة.

ثانياً: نشأة الابتكار المالي وتطوره.

ظهرت الابتكارات المالية الجديدة مع تطور التجارة العالمية في القرن السابع عشر بعد توقيع معاهدة "ويستفاليا" التي انتهت بموجبها حرب الثلاثين عاماً وانقسمت على إثرها الإمبراطورية الرومانية إلى نحو ثلاثمائة كيان سياسي ذات سيادات مستقلة، فظهرت الحاجة لتمويل هذه الأمم والولايات والأقاليم جنباً إلى جنب مع المؤسسات الاقتصادية. (حموي وبوالطواطو، 2022، ص13).

تطور الابتكار المالي استجابةً لقيود معينة تعوق تحقيق الأهداف الاقتصادية كالربح والسيولة وتقليل المخاطرة، هذه القيود قد تكون قانونية منع عقود أو تعاملات معينة قانونياً، أو قيود تقنية كصعوبة نقل منتجات معينة أو

تحويل مواد إلى أخرى أو قيود اجتماعية كتفضيل نوع معين من المنتجات المالية على أخرى، ويعد السبب الرئيسي لظهور الابتكارات المالية منطلق الحاجة أم الاختراع والحاجة لتجاوز هذه القيود لتحقيق الأهداف الاقتصادية هي التي تدفع المتعاملين للابتكار والاختراع. (حموي وبوالطواطو، 2022، ص15).

يشير داركر إلى أن العقدين مابين الخمسينيات والسبعينيات قد شهدا العديد من الابتكارات التي مثلت طفرة في تاريخ الابتكار المالي، اليورو دولار وسندات اليوروبوند كانتا مجرد اثنتين من هذه الابتكارات، وكانت هناك المؤسسات الاستثمارية التي بدأت بابتكار أول صندوق استثمار "general motor mutual fund" عام 1950 والذي تبعه ازدهار عظيم في صناديق استثمار الشركات، أما الستينيات فقد شهدت ابتكار بطاقات الائتمان، وهو الأمر الذي بعث الحياة في البنوك التجارية للبقاء على الرغم من القروض التجارية التي كانت من الأعمال التقليدية للبنوك. (زواويد وحجاج، 2018، ص125).

ثالثاً: خصائص الابتكار ومتطلباته.

يتسم الابتكار المالي بمجموعة من الخصائص يمكن ذكر بعضها كآتي: (بروبي، 2011، ص106).

- التمايز: بمعنى الإتيان بما هو مختلف عن المنافسين.
- الجديد: أي الإتيان بالجديد كلياً أو جزئياً.
- القدرة على اكتشاف الفرص: وهو نمط من أنماط الابتكار الذي يستند على قراءة جديدة للحاجات والتوقعات واكتشاف السوق الجديد الذي هو غير معروف.
- المتحرك الأول في السوق: وفي هذا تمييز لصاحب الابتكار أن يكون الأول في التوصل إلى الفكرة والمنتج والسوق عن الآخرين.

وحتى يكون الابتكار ناجحاً ينبغي مراعاة بعض المتطلبات والمتمثلة في ما يأتي:

- قناعة الإدارة العليا للمؤسسة.

- تهيئة البيئة التنظيمية.
- التنسيق والتكامل بين الإدارات المهمة بالأنشطة الابتكارية.

رابعاً: أنواع الابتكارات المالية.

يمكن النظر إلى الابتكار المالي بأنه ثلاثة أنواع: (حسن ومحمد، ص201، 2020).

1. **الابتكارات في المنتجات:** يشمل هذا النوع جميع الابتكارات التي تقدم منتجات أو حتى خدمات مالية جديدة أو تحسن وتطور منتجات قائمة.

2. **الابتكارات في العمليات:** تعني إدخال عمليات جديدة أو تطوير عمليات قائمة مما يؤدي في الغالب إلى تحسين الجودة وزيادة الكفاءة للمؤسسة، كتطوير عمليات الأتمتة وإدخال مطورات الأنظمة.

3. **الابتكارات المؤسسية:** تعني ابتكار كيانات مالية جديدة ضمن القطاع المالي أو تحديث كيانات ومؤسسات قائمة، كقيام أنواع جديدة من مؤسسات الوساطة المالية، ولا يخفى خطورة هذا النوع من الابتكارات على القطاعات المالية وتأثيراتها القوية فيها مما يستدعي مواكبة ذلك بتطوير وتحديث القوانين التنظيمية والإشرافية. أيضاً هناك أنواع عديدة للابتكارات المالية حسب تصنيفات بنك التسويات الدولية: (زواويد وحجاج، 2018، ص124).

1. **ابتكارات تقليل المخاطر:** وهي الابتكارات التي تقلل من المخاطر الكامنة في ورقة مالية معينة أو تمكن حاملها من التحوط ضد خطر معين.

2. **ابتكارات تعزيز السيولة:** هي الابتكارات التي تعزز السيولة أي لها القدرة على زيادة سيولة الأوراق المالية والأصول.

3. **ابتكارات توليد الأسهم:** هي أدوات تمنح خصائص الأسهم للأصول، إذ إن طبيعة خدمة الديون فيها محددة سلفاً، كما يتم تحديد العائد على الأصل بناءً على أداء الجهة المصدرة.

4. ابتكارات للتأمين: بعض الأوراق المالية تعمل على تأمين المخاطر في مقابل دفع قسط التأمين.
5. ابتكارات إدارة الأصول والخصوم: تقوم جميع الأدوات تقريباً بتوسيع نطاق البنوك لإدارة الأصول والخصوم بتقديم مجال لإدارة المخاطر، توسيع فرض الإقراض، تغيير هيكل الخطر في الميزانية العمومية للبنك.
6. ابتكارات توليد الائتمان: تستطيع هذه الابتكارات توسيع القدرة على الوصول إلى أسواق ائتمان معينة من ثم وبالتالي القدرة على زيادة إجمالي جميعه.

خامساً: دوافع الابتكار المالي.

تتمثل أهم دوافع استحداث الابتكارات المالية في الآتي: (مولودي، 2022، ص18).

(1) الانفتاح العالمي المالي أو العولمة المالية:

جعلت العولمة المالية التي تُعرّف على أنها مدى ارتباط البلدان بوساطة الحيازات المالية عبر الحدود والتفاعل بين تشكل التدفقات المالية الدولية والاستقرار المالي المحلي واستقرار الاقتصاد الكلي قضية مركزية بشكل متزايد لمراقبة الصندوق. وكذا زيادة وتيرة الأعمال الاقتصادية بين مختلف المؤسسات القائمة الناشئة وأصحاب المصالح ومحاولة الحد من آثارها الضارة المحتملة على تقلبات الاقتصاد بتعزيز الابتكار المالي.

(2) التحرير المالي وزيادة المنافسة:

يقتضي به تحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول وإلغاء مختلف القيود المفروضة على الإجراءات و التعاملات المالية بين مختلف الدول، مما يسهم في خلق التدفق النقدي وزيادة معدلات الادخار ونسبة الاستثمار وتحقيق الرفاه المالي . وكذلك خلق جو المنافسة بإزاحة التداخلات المالية في الأسواق وإزالة مختلف القيود والحوجز التنظيمية والاحتقاقات الإدارية.

(3) التطور التكنولوجي والتقني:

الانفتاح العالمي على التقنيات التكنولوجية و توفر الإنترنت أسهم في تطوير العديد من المنتجات المالية و خلق منتجات و خدمات أخرى من خلال التغيير في أساليب الوساطة المالية والائتمان وغيرها من الأدوات والأساليب والنماذج المالية.

أيضاً هناك مجموعة أخرى من العوامل المحفزة للابتكار المالي، وهي: (زواويد وحجاج، 2018، ص127).

1. منافسة الوسطاء الماليين.
2. تغير النماذج الكونية للثروة المالية.
3. التنظيم المالي أصبح أكثر مرونة.
4. إحساس المؤسسات المالية بأن العديد من الأدوات التقليدية ليست مربحة على المدى الطويل وأن هناك حاجة جديدة لخدمات تحتاجها الأسواق المالية (البورصات).
5. ضعف القدرة البيعية للعديد من الخدمات والمنتجات المالية التقليدية التي تقدم للجمهور.
6. عدم قدرة المؤسسات المالية على المدى الطويل الحصول على الأموال مع أدواتها المالية التقليدية والتي دونها ستواجه مشاكل مالية عديدة.

سادساً: الخدمات المالية المبتكرة.

سيتم عرض الخدمات المالية التي تقدمها المصارف وفق دراسة (بوجمعة ودادن، 2023، ص71+72).

(1) أجهزة الصراف الآلي (Automated Teller Machine):

هي عبارة عن آلات مصرفية أوتوماتيكية، تساعد زبائن المؤسسة المصرفية في إتمام سحب المبالغ النقدية دون أي مساعدة، تعد خدمات الصراف الآلي مثلاً جيداً لاستغلال التقنيات الحديثة في الخدمات المصرفية، التي تساعد

في تخفيف الضغط على العميل في تلبية احتياجاته المالية اليومية، والخدمات التي يقدمها الصراف الآلي تمكن العملاء من استغلالها على مدار (24) ساعة طيلة أيام الأسبوع.

(2) الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking Service):

هذه طريقة دفع تمكن عميل البنك من إجراء معاملة مالية باستخدام الهاتف المحمول و لكي تتم هذه المعاملة، يجب أن يقوم عميل البنك بتثبيت التطبيق في الهاتف المحمول، يمكن لعميل البنك استخدام قناة الدفع هذه للتحقق من رصيد الحساب وإجراء التحويلات ودفع الفواتير وما إلى ذلك.

(3) نقاط البيع (Point of Sales):

هذه قناة دفع إلكترونية تسمح بإجراء المدفوعات باستخدام بطاقة الخصم أو الائتمان عبر جهاز محمول يستخدم هذا الجهاز في محلات السوبر ماركت والمحلات والمطاعم ومحطات البنزين، كما يتم استخدامه كمنصة لإجراء عمليات السحب النقدي من ثم ولادة وكالة مصرفية.

(4) الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (Internet Banking):

هذه قناة دفع تمكن عميل البنك من إجراء معاملات مالية باستخدام موقع البنك من ثم يتم الوصول إلى المعاملات المالية باستخدام الإنترنت وجهاز كمبيوتر شخصي أو جهاز مشابه.

(5) المقاصة الإلكترونية للشيكات (Electronic Clearing of checks):

ويرمز لها (ECC) وتعرف عملية تقاص الشيكات بأنها عملية تبادل المعلومات التي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل إلكترونية للشيكات وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد وقيدها على حسابات البنوك القائمة في ظل نظام التسويات الإجمالية الفورية (RTGS).

6) نظام التسوية الفورية الإجمالية (RTGS):

يعتبر نظام (TGS)، الذي يتم تشغيله من قبل البنك المركزي الأردني، نظاماً إلكترونياً مركزياً لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة، إذ يعمل على أساس فوري وإجمالي ونهائي، كما يوفر نقطة تسوية لأنظمة مدفوعات التجزئة العاملة في المملكة من خلال حسابات التسوية المركزية المرتبطة بالنقد المودع لدى البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى تسوية الأثر المالي لعمليات النظام الإلكتروني لإدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة.

7) بطاقة الدفع:

هي أداة تتيح لصاحبها حامل البطاقة إجراء عمليات الدفع أو التحويل الإلكتروني للأموال بشكل آمن ومريح من خلال قنوات الدفع الإلكترونية القابلة لهذه البطاقة، وتنقسم إلى ثلاثة أصناف:

- بطاقات دفع دائنة.
- بطاقات دفع مدينة.
- بطاقات دفع مدفوعة مسبقاً.

سابعاً: محددات الابتكار المالي.

من أبرز العوامل المحددة للابتكار المالي نذكر: (مرزوق ووبو خاتم، 2023، ص8+9).

1) قدرة السوق:

هذا العامل المحدد للابتكار المالي يطالب بوجود سوق فعال يسمح للبنوك تحقيق عائد كافٍ من خلال الابتكار، وهذا للأسباب الآتية: مصلحة العمل الكامنة على مشكلة التطفل المتعلقة بالأفكار الجديدة، ومشاكل الحصول على تمويل الاستثمار الكبير وغير المؤكد في البحث والتطوير وهو مطلوب من أجل ابتكار ناجح.

(2) حجم البنك:

يسمح حجم البنك الكبير بتسويق أكبر للمنتجات المبتكرة والذي يسمح باسترجاع عوائد بوساطة الاستثمار في الابتكارات، وبالمقابل فإن الحجم الكبير أساسي للسماح للبنك بالاستقلال وقيام شبكة توزيع كبيرة وهي أساسية لإنتاج الابتكارات المالية، وأخيراً زيادة حجم البنك يسمح باستيعاب مجموعة واسعة من الأنشطة والمنتجات ما قد يسمح للبنك الحصول على فوائد عرضية غير متوقعة من البحث والتطوير.

(3) التطور التكنولوجي:

على مدى العقود القليلة الماضية كان هناك تحسينات تكنولوجية هائلة مست رقائق الكمبيوتر وأجهزة البرمجيات كل هذا يبدو مؤثراً في الابتكار المالي، تطوير التكنولوجيا الجديدة يمكن أن يحفز الابتكار المالي بوساطة خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية الجديدة وهذا باستخدام أجهزة الكمبيوتر، الاتصالات السلكية واللاسلكية، وقد سمح التطور التكنولوجي للقطاع المالي بإدخال نظم جديدة للاتصال والنقل السريع لتدفق المعلومات.

(4) التغيرات في البيئة التنظيمية للبنك:

العلاقة بين الابتكارات والتنظيم هي من أكثر المواضيع التي نوقشت ومن الواقع أن كل واحد يتفاعل مع الآخر، ولكن هذه الآثار غير واضحة، والتي قد تنتج فعلاً. وتعتبر الخدمات المالية في أي نظام مصرفي أحد أحجار الزاوية في النظام المالي وهي الطاقة الحيوية التي تغذي أسواق رأس المال، تعمل على تنشيط الأسواق المالية وسوق القروض بل إلى جذب مستثمرين جدد، إلا أن هذه الخدمات والابتكارات المالية تصطدم في الكثير من المناسبات بقيود قانونية تفرضها البنوك المركزية وكذلك نظام الرقابة المعمول به من قبل السلطات والمنظمات الدولية.

(5) التغييرات الملحوظة في أوضاع السوق المالية:

يتحكم السوق بشكل جذري وهذا أساس أن الزبون يطلب منتجات جديدة منافسة من حيث السعر والجودة وهما عناصر مهمة في الميزة التنافسية في البنوك، إذ إن هناك بعض العوامل كدرجة تركيز المنافسة في القطاع البنكي، والربحية، ومدى تطور أنواع مختلفة من الأدوات المالية المتاحة، واختيار محفظة وقوى السوق والقوانين، كلها عوامل تؤثر في الابتكارات المالية وأثرت في البيئة المالية الدولية والمحلية، بالإضافة لضعف التنبؤ بالتضخم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وارتفاع العجز فالابتكارات المالية يمكن أن تدعم سوق العمليات البنكية إذا وفرت تخفيضاً في تكلفة رأس المال والخدمات المالية، وبالمقابل دون الزيادة في الخطر البنكي وذلك من خلال عامل خفض الأسعار وانخفاض تكلفة الأموال والخفض من الخطر وسهولة الوصول إلى رؤوس الأموال وتوفير السيولة، كما تسمح بدوران الأموال بكفاءة وتحكم في المخاطر، وتحسين إدارة المخاطر المالية والائتمانية وتوزيع المخاطر الائتمانية والتنوع في المحفظة المالية بشكل أمثل.

ثامناً: أسباب الابتكار المالي:

عرضت أسباب الابتكار المالي وفق دراسة (عبد الرضا، 2013، ص270).

إن السبب الرئيسي وراء ظهور الابتكارات المالية هو تقديم حلول مبتكرة ومبدعة وذلك لتجاوز القيود والعراقيل التي تحول دون تحقيقها لأهدافها الاقتصادية كالربح والسيولة وتقليل المخاطرة ويمكن تلخيصها بالآتي:

- المنافسة الحادة في السوق.
- إمكانية الإنتاج بكميات كبيرة.
- أزمة الطاقة.
- التسهيلات والمساعدات الحكومية.
- تكنولوجيا المعلومات.

تاسعاً: عوامل ظهور الابتكار المالي:

قسمت عوامل ظهور الابتكار المالي إلى عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة، كما في دراسة (زواويد وحجاج، 2018، ص125).

(1) العوامل المباشرة:

- تتمثل في انهيار اتفاقية "بريتونودز" وهو الأمر الذي ترتب عليه حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الصرف فكانت مدعاة لتطوير عقود الصرف الأجل والبحث عن آلية للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- زيادة حدة التضخم في بداية الثمانينات وما صاحبها من زيادة سريعة في معدلات أسعار الفائدة قصيرة الأجل.
- انهيارات أسواق الأوراق المالية العالمية المتتالية دفعت المستثمرين للبحث عن حماية أصولهم المالية من خلال أسواق المشتقات المالية.
- المنافسة الشرسة بين المؤسسات المالية والمصرفية في سباقها دفعها إلى استنفار دوائر البحث والابتكار لخلق أدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر وتقديم الحلول لمشاكل التمويل والقفز فوق القيود التي تفرضها السياسات النقدية.

(2) العوامل غير المباشرة: وهي العوامل التي أسهمت في ظهور الابتكار المالي وتتمثل ب:

- الحاجة أم الاختراع.
- تزايد الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل.
- التشريعات مصدر الإلهام.
- محاولة الاستفادة من النظام المالي.
- زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها.

خلاصة القول: إنّ الابتكار المالي يدور حول تطوير منتجات قائمة أو تصميم أدوات مالية جديدة وتنفيذها، مامن شأنه تحسين مستوى أداء البنوك والحد من المخاطر بما يسمح تحقيق ما يعرف بالكفاءة المصرفية.

المبحث الثاني

الأداء المالي

مقدمة:

قبل التطرق إلى تعريف الأداء المالي سوف نعطي تعريف للأداء بشكل عام، إذ ينظر إلى الأداء على أنه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين، كما يعرف الأداء على أنه المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، وهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها. (بودور، 2019، ص38).

أولاً: مفهوم الأداء المالي.

يعرف الأداء المالي على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية (دادن وحفصي، 2014، ص24)، كما يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، إذ يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف إذ يعد الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة. (الخطيب، 2010، ص45).

كما ينظر إلى الأداء المالي على أنه العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك بواسطة معلومات تستخرج من القوائم المالية. (الموسوي، 2018، ص58).

الكفاءة والفاعلية للنشاط المالي المتعلق بالمؤسسة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت التصرف (الأخضر، 2018، ص94)، يعرف بالمفهوم الضيق لأداء الشركات بأنه يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر عن أداء الشركات،

إذ إنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويسهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، تساعد على تلبية احتياجات المصالح وتحقيق أهدافهم (التميمي، 2019، ص66)، ويعرف بالمفهوم الضيق لأداء العمل بأنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها إنجاز الأهداف الاقتصادية للشركة (الحسيني والدوري، 2003، ص234).

انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة (طالب والمشهداني، 2011، ص24).

- وقد عرف الباحث الأداء المالي على أنه: نجاح البنك في الاستخدام الأمثل لموارده المالية المتمثلة بأموال المستثمرين والمودعين استخداماً أمثل لتحقيق الأهداف المالية المتمثلة في تعظيم العوائد على الأموال المستخدمة وتخفيض التكاليف.

ثانياً: أهمية الأداء المالي.

للأداء المالي أهمية بالغة كونه يسلط الضوء على النقاط الآتية: (الخطيب، 2010، ص47).

1. تقييم ربحية المؤسسة، والهدف منه هو تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم.
2. تقييم سيولة المؤسسة، والهدف منه تحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالالتزامات.
3. تقييم تطور نشاط المؤسسة، وذلك بغية معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.
4. تقييم مديونية المؤسسة بمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي.
5. تقييم تطور حجم المؤسسة من أجل تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.

أيضاً تكمن أهمية الأداء المالي بأنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسة من جوانب عدة، وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات من ذوي العلاقة بالمؤسسة خدمة لمصالحهم لما يوفره من معلومات لترشيد قراراتهم المالية، بالإضافة لذلك

فإنه يمكن متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة. (بحري، 2018، ص354).

ثالثاً: أهداف الأداء المالي.

1. الجسر الذي يربط بين الإستراتيجية التي تم اختيارها وقياسات الأداء المحددة التي تؤشر تقدم المنظمة تجاه رؤيتها ورسالتها وفي إطار منظومة القيم التي تعتمدها.
 2. يعطي الوصف الدقيق لما يفترض القيام به وتنفيذه بغرض إنجاز إستراتيجية المنظمة وتحقيقها ونجاحها على المستوى البعيد.
 3. تبنى المنظمة أهداف الأداء من قبيل ردم المهارات وزيادة تدريب العاملين، إذ يمكن لهذه الأهداف إذا ما تحققت المساهمة بتنفيذ فعال للإستراتيجية المعتمدة. (صبحي، 2009، ص212).
- كما يمكن التطرق إلى أهداف الأداء المالي بوساطة العناصر المبسطة الآتية: (بلخضر، وبلفاس، 2023، ص13).

(1) التوازن المالي:

هو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس استقرار المؤسسة المالية وهو يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات (استخدامات الأموال ومصادرها).

(2) نمو المؤسسة:

يعتبر نمو المؤسسة عاملاً أساسياً من عوامل تعظيم قيمتها، ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، فالنمو وظيفة إستراتيجية هامة للمؤسسة الاقتصادية، وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح إستراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور والتوسع والبقاء والاستمرار.

(3) الربحية والمردودية:

تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة إدارة الشركة وفعاليتها في توليد الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه.

(4) السيولة:

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة المالية قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة (المخزون والقيم القابلة للتحقق) إلى الأموال المتاحة بسرعة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم القدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات، ويقيس هذا المتغير قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.

(5) توازن الهيكل المالي:

يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة، والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في التخصيص الأمثل للموارد المالية.

رابعاً: معايير الأداء المالي.

(1) المعايير التاريخية: (ميعاد، 2014، ص315).

تكون مستمدة من فعاليات البنوك ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية وكذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

(2) المعايير القطاعية (الصناعية): (عبد القادر، 2017، ص257).

يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القضائية القطاعية في رقابة الأداء، إذ تمثل أساساً لمقارنة أداء المؤسسة ومتابعتها دورياً ولاسيما أن المؤسسة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي

تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المؤسسات موضوع المقارنة في القطاع الواحد من حيث مجموعة المنتجات ونسب استخدام الطاقة الإنتاجية ودرجة التباعد الجغرافي.

(3) **المعايير التنافسية:** (جبين، 2009، ص10).

تعد هذه المعايير لغرض مقارنة الأداء المتحقق مع الأداء المالي المتحقق لوحد أو أكثر من منافسيها، ميزتها تربط أداء الوحدة بصورة مباشرة مع قدرتها التنافسية في مجال أعمالها أو خدماتها، إذ تكون هذه المعايير أكثر فائدة لتحسين الأداء المالي.

(4) **المعايير المستهدفة:** (قبلي، 2017، ص20).

هي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها بتنفيذ الموازنات، من ثم فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الاختلافات بين الأداء الفعلي والمخطط، من ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

خامساً: مقومات الأداء المالي.

عرضت مقومات الأداء المالي وفق دراسة (السلمي، 2005، ص132) كالاتي:

(1) **الإدارة الإستراتيجية:**

ذلك الأسلوب الذي بوساطته تقوم الإدارة العليا ببناء إستراتيجيات المنظمة بتحديد التوجهات طويلة الأجل بالتصميم الدقيق لكيفية التنفيذ المناسب، والتقييم المستمر للإستراتيجيات الموضوعة.

(2) **الشفافية:**

هي الحق في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة والمساعدة في اكتشاف الأخطاء.

(3) إقرار مبدأ المساءلة الفعالة:

تعني إمكانية تقييم أعمال الإدارة التنفيذية وتقديرها والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى قدرتهم في تنفيذها.

(4) وجود النظم المحاسبية:

النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم الدورة المحاسبية الكاملة وإنجازها، وهو نظام يختص بأعمال جمع المعلومات القيمة وتسجيلها وتبويبها ومعالجتها وتخزين كافة المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.

سادساً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

تم تناول العوامل المؤثرة في الأداء المالي كما في دراسة (الباقي، 2018، ص552) و(بشناق، 2011، ص29).

(1) حجم الأعمال:

إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد وانخفضت التكاليف الإجمالية لها وقلت كمية المسحوبات منها ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية البنك وربحيته.

(2) الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالبنوك وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، فهو يؤثر في أدائها بوساطة المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة

إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

(3) التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة المصرفية لتحقيق الأهداف المنشودة، والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، فعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، وذلك لأنها من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية، والتي تلزمها التكيف معها بهدف الملائمة بين التقنية والأداء، تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وتقليل المخاطر بالإضافة إلى زيادة الأرباح.

(4) الكفاءة الإدارية:

تعتبر عن قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المحددة بحشد الطاقات والمهارات الشخصية والإمكانات المتاحة وترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة كافة وما يعكسه ذلك من جودة في الخدمات وسمعة حسنة للبنك.

(5) السيولة:

قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، فالسيولة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول إن السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان.

(6) الحجم:

يتم تصنيف المؤسسات المصرفية إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم/ إذ يوجد مقاييس عدة لتصنيف حجم المؤسسة أو قياسها منها إجمالي الموجودات والمبيعات والقيمة المضافة، قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها

في الأداء المالي تأثيراً سلبياً، فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقاً للأداء المالي لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيداً وتشابكاً وقد يؤثر إيجاباً لناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدداً كبيراً من المحللين الماليين مما يسهم في رفع جودة أدائها المالي، وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.

(7) توظيف الموارد:

توجه البنوك الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونها من أهم مجالات الاستثمار التي تنعكس بدورها على زيادة الربحية.

سابعاً: مؤشرات تقييم الأداء المالي.

(1) نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio (CAR):

هو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس المال والمخاطر المحيطة بموجودات البنك وأي عمليات أخرى، أي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك، أي قدرته على تسديد التزاماته المختلفة ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل.

لقد تطورت ومرت كيفية حساب نسبة كفاية رأس مال البنوك بمراحل عدة منها: رأس المال على مجموع الودائع، ورأس المال على إجمالي الأصول، ورأس المال على الأصول الخطرة، إضافة إلى تلك الموصى بها من طرف اتفاقية بازل 1 و 2 و 3. (بن بعبيش، وبن ساعد، 2022، ص59).

(2) نسبة القروض غير العاملة (Non Performing Loans (NPL):

تعد نسبة القروض غير العاملة من المؤشرات المهمة التي تستخدم لتقييم صحة القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام، إذ تعرف بأنها القروض التي يعجز المقترضون عن سدادها في المواعيد المحددة. تعطي هذه النسبة دلالة على جودة الائتمان الممنوح من قبل البنوك ومدى كفاءة إدارة المخاطر لديها.

في العالم العربي، تتفاوت نسب القروض المتعثرة بشكل كبير بين الدول، إذ تتأثر بعوامل عدة منها السياسات المالية والاقتصادية، والاستقرار السياسي، والإجراءات التنظيمية المتبعة. وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي لعام 2020 وصلت نسبة القروض المتعثرة في بعض الدول العربية إلى أكثر من 10%، مما يعكس تحديات كبيرة تواجه القطاع المصرفي في هذه الدول (صندوق النقد الدولي، 2020) في المقابل، أظهرت تقارير البنوك المركزية في الدول الخليجية، كتقرير البنك المركزي السعودي لعام 2021 أن نسبة القروض المتعثرة في المملكة العربية السعودية كانت أقل من 2% مما يعكس استقراراً نسبياً في القطاع المصرفي السعودي (البنك المركزي السعودي، 2021).

(3) العائد على الأصول (ROA):

يعبر معدل العائد على الأصول عن مدى ربحية المصرف بالنسبة لمجموع أصوله، كما يقيس كفاءة المصرف في استخدام أصوله وإدارتها، إذ يستخدم لمقارنة الأداء المالي بين المصارف في القطاعات المماثلة كما يعطي فكرة عن مدى فعالية المصرف في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح. (دعبول، 2021، ص217).

$$\text{معدل العائد على الأصول} = (\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة} / \text{متوسط إجمالي الأصول}) * 100$$

(4) نسبة القروض الى الودائع (LDR):

هي نسبة التفاعل بين إجمالي القروض وإجمالي الودائع، ويُعبّر عنها كنسبة مئوية، إذ يعطي معدل القروض إلى الودائع نظرة ثاقبة على نسبة الأصول التي يمكن للبنك إنشاؤها من التزاماته. كما يشير إلى مقدار الدخل أي الأرباح التي يمكن للبنك توليدها، فمن المتوقع أنه كلما زادت الودائع أي الالتزامات زادت كمية القروض التي ينشئها، ولكن هذا يعتمد على بعض المتغيرات المالية الرئيسية والاقتصاد.

يعد معدل القروض إلى الودائع أداة مفيدة لتقييم ملف التمويل للبنوك، إذ يستخدم بشكل رئيسي لتحديد مستوى السيولة لدى البنك ويوفر نظرة على مستوى المخاطر واستغلال الأموال نشاط الوساطة لدى البنوك، فهو يعد القيمة الإجمالية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة مقسومة على القيمة الإجمالية للودائع التي تم تعبئتها.

عندما تكون نسبة معدل القروض إلى الودائع أقل من واحد، فهذا يعني أن البنك اعتمد على ودائعه الخاصة لمنح القروض لعملائه دون أي اقتراض خارجي، في حين إذا كانت النسبة أكبر من واحد فهذا يعني أن البنك اقتترض أموالاً ثم أعاد إقراضها بأسعار فائدة أعلى بدلاً من الاعتماد بالكامل على ودائعه الخاصة. (Adenuga, 2021, p46).

الفصل الثاني

الإطار العملي للدراسة

تمهيد:

في هذا الفصل سيتم عرض لمحة عن عينة الدراسة ومتغيراتها، ومن ثم توصيف هذه المتغيرات وتحليلها وتطويرها باستخدام برنامج الإكسيل، ثم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج SPSS، وأخيراً سيتم مناقشة النتائج وعرض التوصيات.

يتكون هذا الفصل من أربعة مباحث:

المبحث الأول: عينة الدراسة ومتغيراتها.

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات.

المبحث الأول

عينة الدراسة ومتغيراتها

أولاً: لمحة عن عينة الدراسة.

تتكون عينة الدراسة من جميع المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول رقم (1) عينة المصارف الخاصة الإسلامية والتقليدية

اسم البنك	تاريخ التأسيس	رأس المال	عدد الأوراق المالية	سعر الإغلاق
البنك العربي - سورية	2005-03-24	5,050,000,000	50,500,000	6,364.20
بنك الائتمان الأهلي	2005-08-30	16,000,000,000	160,000,000	2,099.74
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2003-12-29	20,000,000,000	200,000,000	4,263.57
بنك سوريا والمهجر	2004-01-01	10,000,000,000	10,000,000	2,633.23
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2003-12-14	10,500,000,000	105,000,000	5,011.50
بنك بيبيلوس سورية	2005-01-01	6,000,000,000	6,000,000	3,019.09
بنك قطر الوطني - سورية	2009-09-30	21,780,000,000	217,800,000	7,327.04
بنك الأردن - سورية	2008-05-28	10,000,000,000	100,000,000	4,132.00
بنك سورية والخليج	2006-11-21	10,000,000,000	100,000,000	3,953.91
بنك الشرق	2008-12-22	51,562,500	5,156,250,000	11,467.59
فرنسبنك سورية	2007-01-01	5,250,000,000	52,500,000	2,308.49
بنك سورية الدولي الإسلامي	2007-04-09	15,000,000,000	150,000,000	3,412.15
بنك الشام	2006-09-07	12,000,000,000	120,000,000	7,824.03
بنك البركة - سورية	2009-12-29	60,000,000,000	600,000,000	3,418.40

المصدر: من إعداد الباحث

ثانياً: متغيرات الدراسة.

(1) المتغيرات المستقلة: الابتكارات المالية متمثلة بعدد أجهزة الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع، إذ تم الحصول على بياناتها من موقع مصرف سورية المركزي.

(2) المتغير التابع: الأداء المالي، إذ تم الحصول على مؤشرات الأداء المالي كما في دراسة (عقل سلام احمد 2023) و (ياسين عبد الغفور 2023) و(ashiru olawale 2023)

• نسبة كفاية رأس المال (CAR).

• نسبة القروض غير العاملة إلى الأصول (NPL/ASSETS).

$$NPL/ASSET = \frac{\text{Non Performing Loans}}{\text{Assets}}$$

• معدل العائد على الأصول (ROA).

$$ROA = \frac{\text{Net Profit}}{\text{Total Assets}}$$

• نسبة القروض إلى الودائع (LDR).

$$LDR = \frac{\text{Loans}}{\text{Deposits}}$$

المبحث الثاني

الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (2) التوصيف الإحصائي لعينة الدراسة

	ATMs	Branches	CAR	NPL Ratio	ROA	LDR
Mean	1271	258	0.562	0.099	0.004	0.294
Standard Deviation	75.006	4.954	0.638	0.175	0.013	0.254
Kurtosis	-1.274	-1.471	6.780	9.577	0.343	8.864
Skewness	-0.106	0.239	2.724	3.142	-0.568	2.545
Minimum	1169	252	0.091	0.000	-0.029	0.030
Maximum	1381	265	3.142	0.917	0.035	1.610

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الاكسيل

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير عدد الصرافات الآلية (1271) عند انحراف معياري (75.006)، وبلغت أكبر قيمة (1381) في عام 2023، وأصغر قيمة (1169) في عام 2018، في حين بلغ معامل الالتواء (-0.106)، وهذا يدل على أن منحنى متغير عدد الصرافات الآلية ملتوٍ نحو اليسار لأن القيمة سالبة، وبلغ معامل التقلطح (-1.274) أصغر من 3 فهذا يدل على أن منحنى متغير عدد الصرافات الآلية مفلطح.
- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير عدد نقاط البيع (258) عند انحراف معياري (4.954)، وبلغت أكبر قيمة (265) في عام 2023، وأصغر قيمة (252) في عام 2018 و2019 على التوالي، في حين بلغ معامل الالتواء (0.239)، وهذا يدل على أن منحنى متغير عدد نقاط البيع ملتوٍ نحو اليمين لأن القيمة موجبة، وبلغ معامل التقلطح (-1.471) أصغر من 3 فهذا يدل على أن منحنى متغير نقاط البيع مفلطح.
- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير نسبة كفاية رأس المال (0.562) عند انحراف معياري (0.638)، وهو أكبر من قيمة المتوسط الحسابي، وهذا يدل على وجود تشتت في بيانات منحنى متغير نسبة كفاية رأس المال،

وبلغت أكبر قيمة (3.142) في عام 2020 لبنك قطر الوطني، وأصغر قيمة (0.091) في عام 2019 لبنك سورية الدولي الإسلامي، في حين بلغ معامل الالتواء (2.724)، وهذا يدل على أن منحني متغير كفاية رأس المال ملتوٍ نحو اليمين لأن القيمة موجبة، وبلغ معامل التقلطح (6.780)، أكبر من 3 وهذا يدل على أن منحني متغير نسبة كفاية رأس المال مدبب.

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير القروض غير العاملة (0.099) عند انحراف معياري (0.175)، وهو أكبر من قيمة المتوسط الحسابي، وهذا يدل على وجود تشتت في بيانات منحني متغير القروض غير العاملة، وبلغت أكبر قيمة (0.917) في عام 2023 للبنك العربي، وأصغر قيمة (0) في عام 2023 لبنك قطر الوطني، في حين بلغ معامل الالتواء (3.142)، وهذا يدل على أن منحني متغير القروض غير العاملة ملتوٍ نحو اليمين لأن القيمة موجبة، وبلغ معامل التقلطح (9.577)، أكبر من 3 وهذا يدل على أن منحني متغير القروض غير العاملة مدبب.

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير معدل العائد على الأصول (0.004) عند انحراف معياري (0.013)، وهو أكبر من قيمة المتوسط الحسابي وهذا يدل على وجود تشتت في بيانات منحني متغير العائد على الأصول، وبلغت أكبر قيمة (0.035) في عام 2019 للمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وأصغر قيمة (-0.029) في عام 2020 لبنك بيبيلوس، في حين بلغ معامل الالتواء (-0.568)، وهذا يدل على أن منحني متغير العائد على الأصول ملتوٍ نحو اليسار لأن القيمة سالبة، وبلغ معامل التقلطح (0.343)، أصغر من 3 وهذا يدل على أن منحني متغير العائد على الأصول مقلطح.

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير نسبة القروض إلى الودائع (0.294) عند انحراف معياري (0.254)، بلغت أكبر قيمة (1.610) وأصغر قيمة (0.030)، في حين بلغ معامل الالتواء (2.545)، وهذا يدل على أن

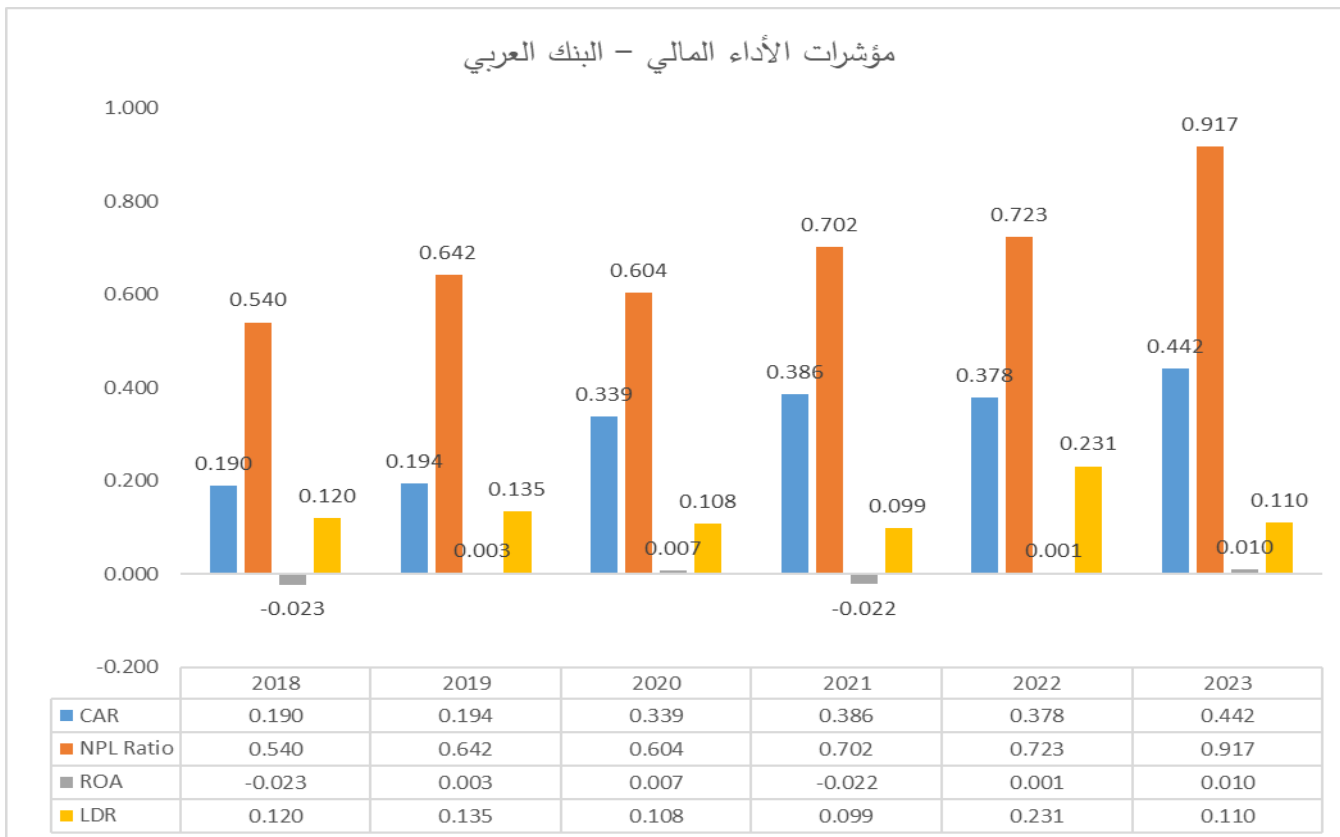
منحني متغير القروض إلى الودائع ملتوٍ نحو اليمين لأن القيمة موجبة، وبلغ معامل التفلطح (8.864)، أكبر من 3 وهذا يدل على أن منحني متغير القروض إلى الودائع مدبب.

المبحث الثالث

الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة

(1) البنك العربي - سورية:

الشكل رقم (1) الدراسة التحليلية للبنك العربي - سورية



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

من الشكل نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال شهدت تقلبات طفيفة على مدار السنوات. في عام 2018، كانت

منخفضة نسبياً، وارتفعت في عام 2020، واستمرت في الارتفاع تدريجياً حتى عام 2023.

نسبة القروض غير العاملة كانت ثابتة وعالية نسبياً على مدار السنوات، مما يشير إلى أن هناك نسبة كبيرة من

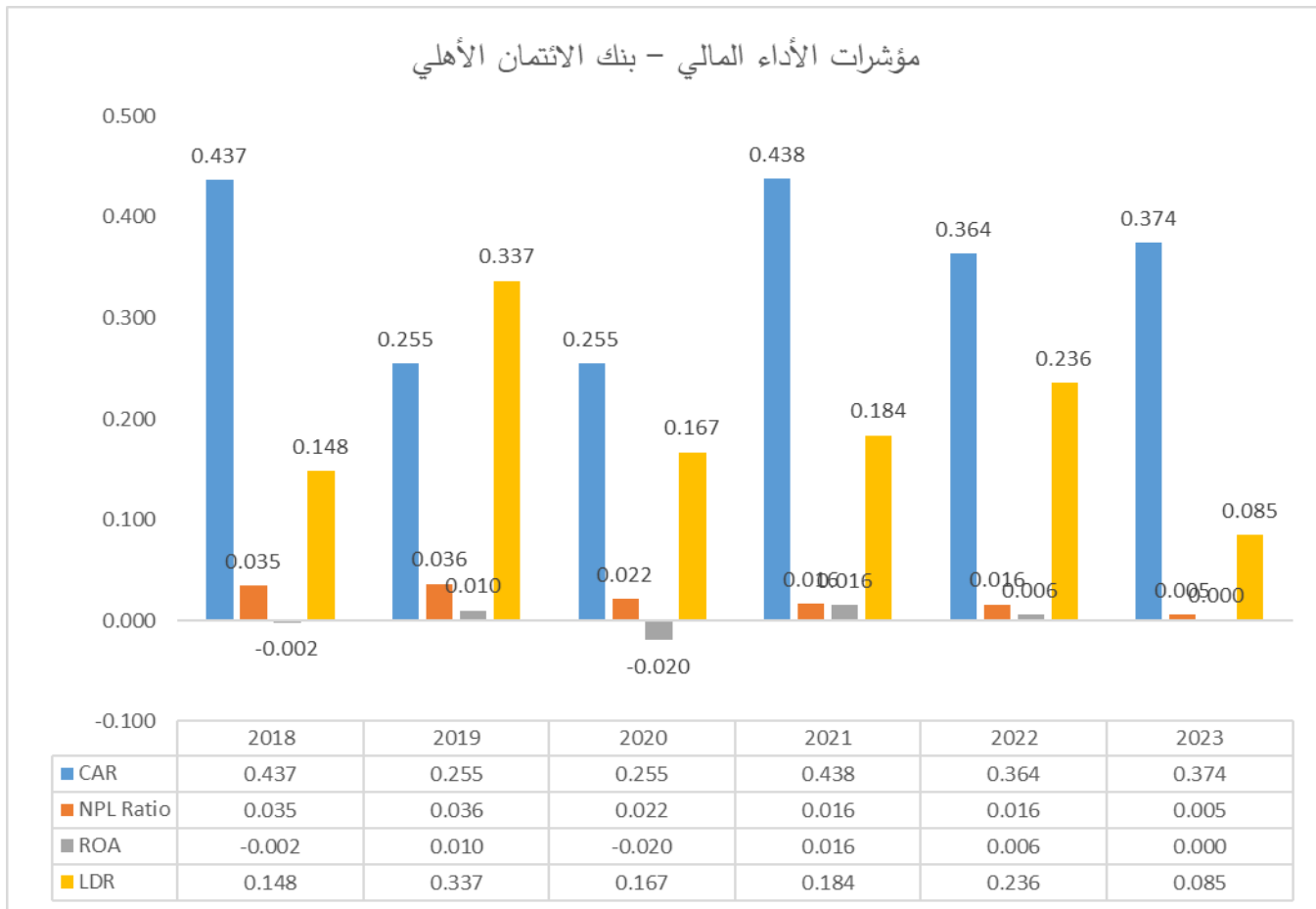
القروض التي لم يتم سدادها في الوقت المحدد.

العائد على الأصول كان منخفضاً للغاية في كل السنوات، مما قد يشير إلى تحديات في تحقيق أرباح من الأصول المصرفية.

نسبة القروض إلى الودائع شهدت ارتفاعاً طفيفاً في عام 2019 و2020، لكنها كانت مستقرة نسبياً في باقي السنوات.

(2) بنك الائتمان الأهلي:

الشكل رقم (2) الدراسة التحليلية لبنك الائتمان الأهلي



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

من الشكل نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال مرتفعة ومستقرة نسبياً عبر السنوات، مما يشير إلى أن البنك يحتفظ بنسبة جيدة من رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة.

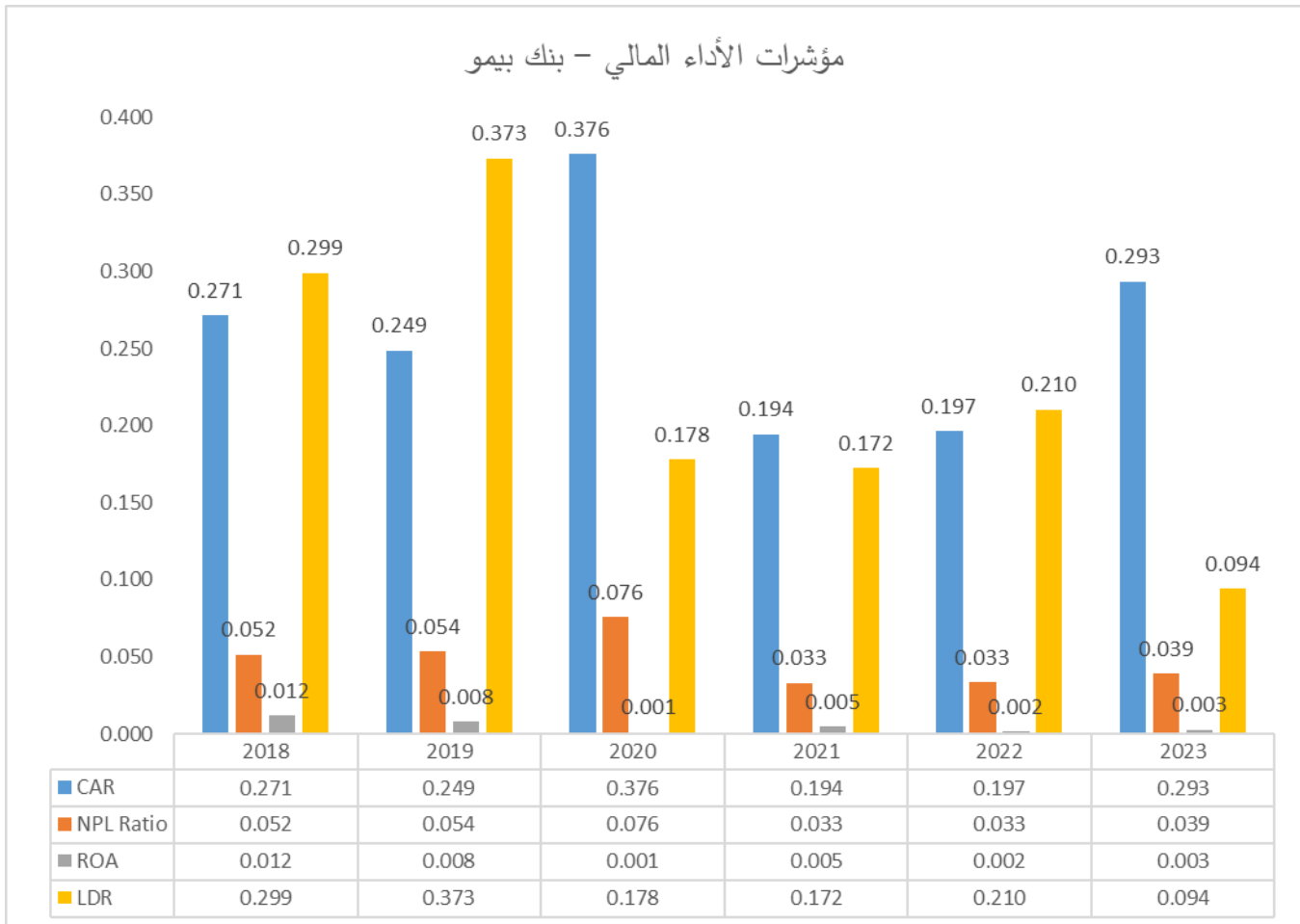
نسبة القروض غير العاملة منخفضة جداً في كل السنوات، مما يشير إلى أن جودة القروض الممنوحة جيدة والبنك لا يعاني من مشاكل كبيرة في القروض المتعثرة.

العائد على الأصول منخفض جداً في جميع السنوات، مما قد يشير إلى تحديات في تحقيق أرباح من الأصول المصرفية.

نسبة القروض إلى الودائع شهدت تقلبات واضحة، مع ارتفاع ملحوظ في عام 2019 و2020، لكنها تعود إلى مستويات أقل في السنوات اللاحقة.

(3) بنك بيمو السعودي الفرنسي:

الشكل رقم (3) الدراسة التحليلية لبنك بيمو السعودي الفرنسي

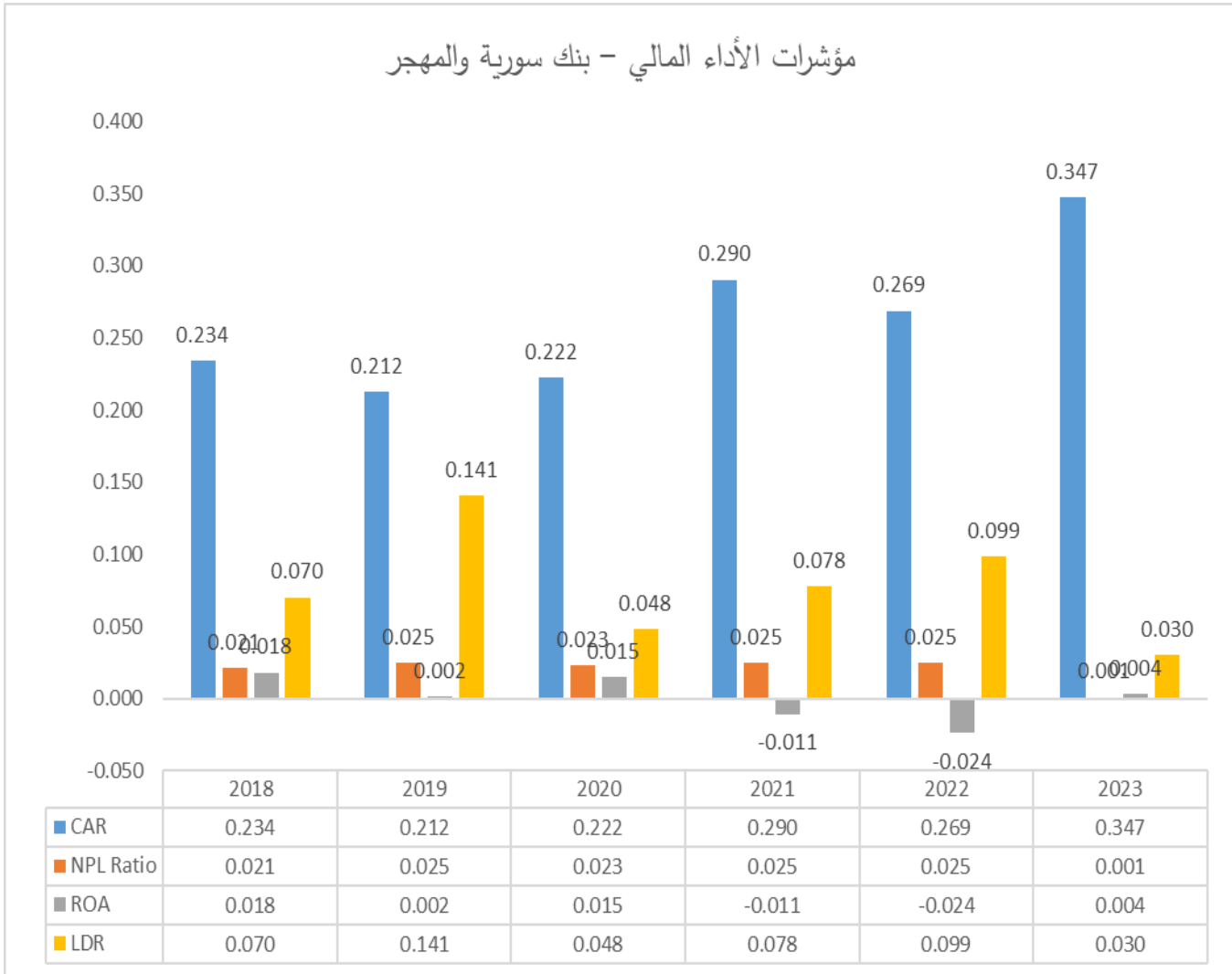


المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

من الشكل نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال شهدت زيادة ملحوظة في عام 2020، تليها انخفاض طفيف في السنوات اللاحقة، هذا يشير إلى أن البنك عزز رأس ماله في عام 2020 لمواجهة المخاطر المحتملة. نسبة القروض غير العاملة شهدت زيادة واضحة في عام 2020 ثم استقرت عند مستويات أقل نسبياً في السنوات اللاحقة، هذا يشير إلى تحسن جودة القروض الممنوحة بعد عام 2020. العائد على الأصول كان منخفضاً جداً في جميع السنوات، مما يشير إلى تحديات مستمرة في تحقيق أرباح من الأصول المصرفية. نسبة القروض إلى الودائع شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2019 و2020، لكنها عادت إلى مستويات أقل في السنوات اللاحقة، هذا يشير إلى أن البنك كان يمنح قروضاً أكثر في تلك الفترة، لكنه عاد لتقليل نسبة الإقراض لاحقاً.

4) بنك سورية والمهجر:

الشكل رقم (4) الدراسة التحليلية لبنك سورية والمهجر



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

من الشكل نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال شهدت زيادة ملحوظة في عام 2021، تليها انخفاض طفيف في

السنوات اللاحقة، هذا يشير إلى أن البنك عزز رأس ماله في عام 2021 لمواجهة المخاطر المحتملة.

نسبة القروض غير العاملة شهدت زيادة واضحة في عام 2019، إذ استمرت هذه الزيادة حتى عام 2022، ثم

انخفضت حتى وصلت لنحو 0.001 في عام 2023، هذا يشير إلى تراجع في جودة القروض الممنوحة بعد عام

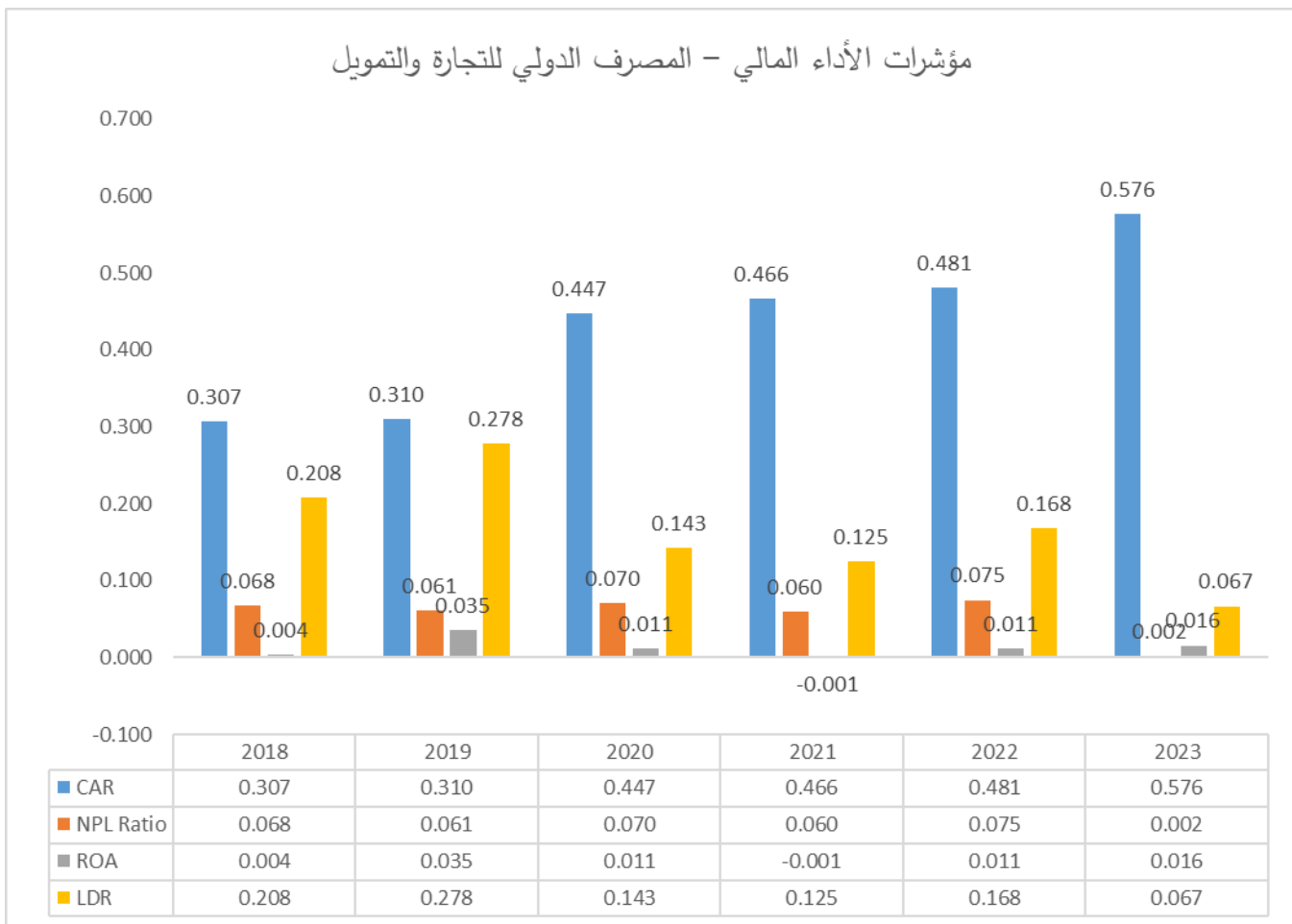
2022.

العائد على الأصول كان منخفضاً في جميع السنوات، مما يشير إلى تحديات مستمرة في تحقيق أرباح من الأصول المصرفية.

نسبة القروض إلى الودائع شهدت ارتفاعاً طفيفاً في عام 2019، لكنها عادت إلى مستويات أقل في السنوات اللاحقة، هذا يشير إلى أن البنك كان يمنح قروضاً أكثر في تلك الفترة، لكنه عاد لتقليل نسبة الإقراض لاحقاً.

(5) المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

الشكل رقم (5) الدراسة التحليلية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

من الشكل نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال شهدت ارتفاعاً مستمراً من نحو 0.307 في عام 2018 إلى 0.576 في عام 2023، مما يدل على أن المؤسسة تحافظ على مستوى قوي من رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة.

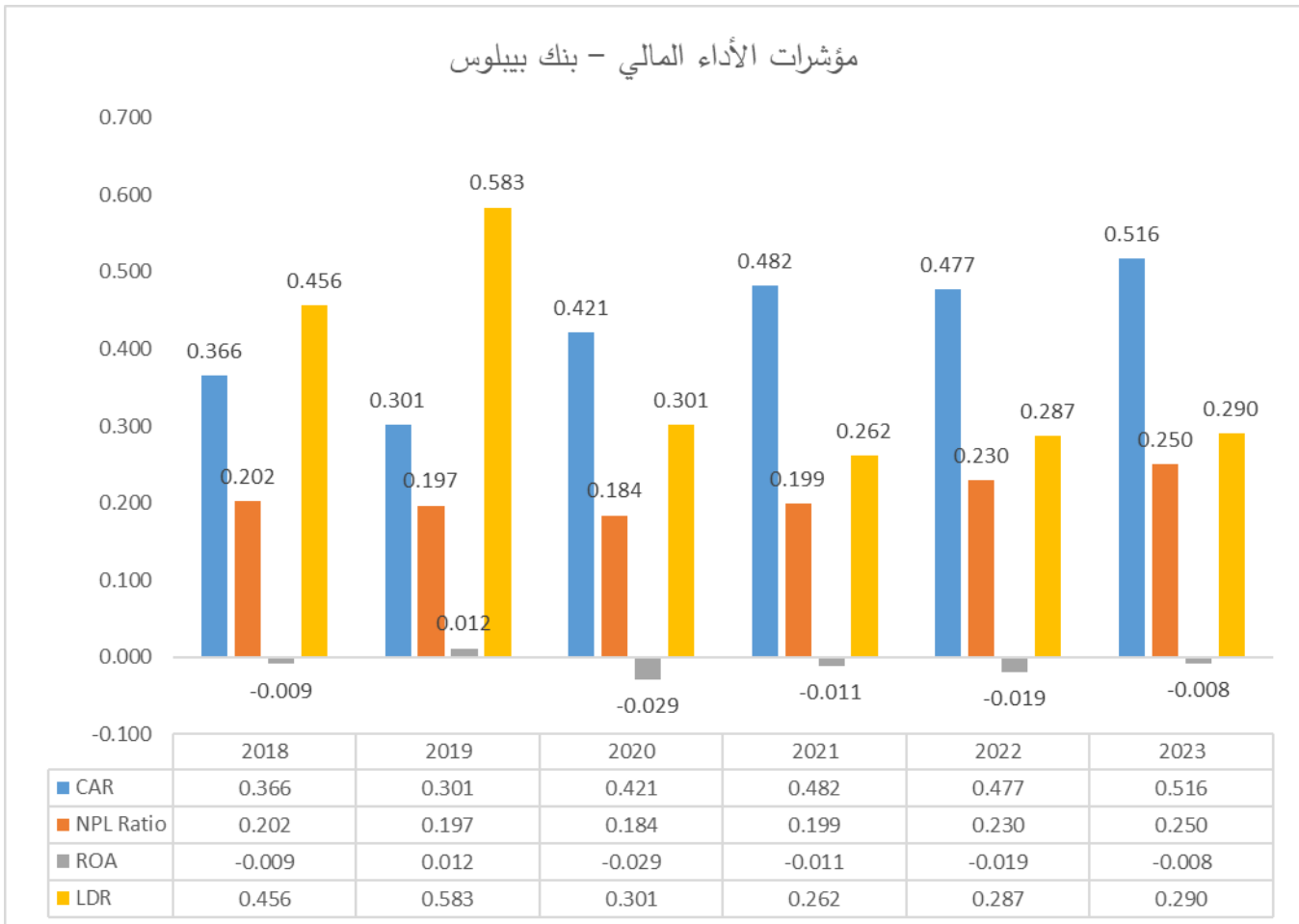
نسبة القروض غير العاملة بقيت منخفضة ومستقرة بشكل عام على مدى السنوات، إذ تتراوح بين نحو 0.002 و0.075، مما يدل على جودة جيدة للأصول وعدم وجود نسبة كبيرة من القروض المتعثرة.

العائد على الأصول يتراوح بين 0.01 و-0.02، مع تراجع في عام 2022 إذ وصل إلى -0.016، مما يشير إلى تراجع في كفاءة استخدام الأصول لتحقيق الأرباح.

تباينت نسبة القروض إلى الودائع بشكل كبير، إذ ارتفعت في عام 2019 إلى نحو 0.278، ثم انخفضت في السنوات اللاحقة، مما يعكس تغييراً في سياسة الإقراض أو الظروف الاقتصادية.

(6) بنك بيبيلوس سورية:

الشكل رقم (6) الدراسة التحليلية لبنك بيبيلوس - سورية



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

من الشكل نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال تظهر ارتفاعاً تدريجياً من نحو 0.366 في عام 2018 إلى 0.516 في عام 2023، مما يعكس زيادة في كفاية رأس المال على مدى السنوات.

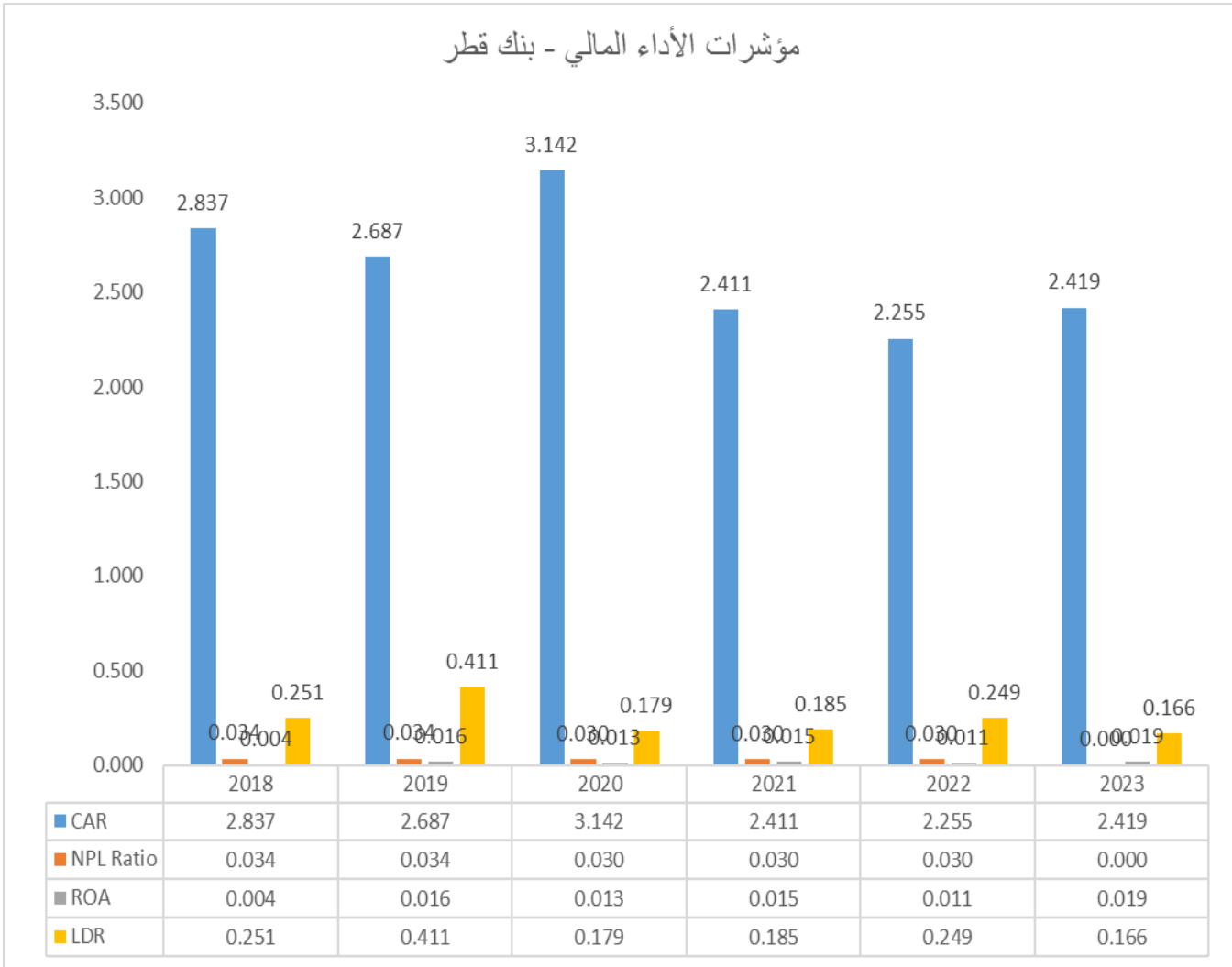
نسبة القروض الغير عاملة بقيت منخفضة ومستقرة بشكل عام على مدى السنوات، إذ تتراوح بين نحو 0.184 و 0.250، مما يدل على جودة جيدة للأصول وعدم وجود نسبة كبيرة من القروض المتعثرة.

يتراوح معدل العائد على الأصول بين 0.012 و 0.029، مع تراجع في عام 2020 إذ وصل إلى -0.029، مما يشير إلى تراجع في كفاءة استخدام الأصول لتحقيق الأرباح، إذ كانت النسبة سالبة أو قريبة من الصفر في معظم السنوات.

تباينت نسبة القروض إلى الودائع بشكل كبير، إذ كانت مرتفعة في عام 2019 بحوالي 0.583 ثم انخفضت إلى نحو 0.262 في عام 2021، إذ يعكس هذا التباين تغييرات في سياسة الإقراض أو الظروف الاقتصادية.

(7) بنك قطر الوطني - سورية:

الشكل رقم (7) الدراسة التحليلية لبنك قطر الوطني



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

من الشكل نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال تتراوح حول 3 طوال الفترة من 2018 إلى 2023، مع بعض التقلبات

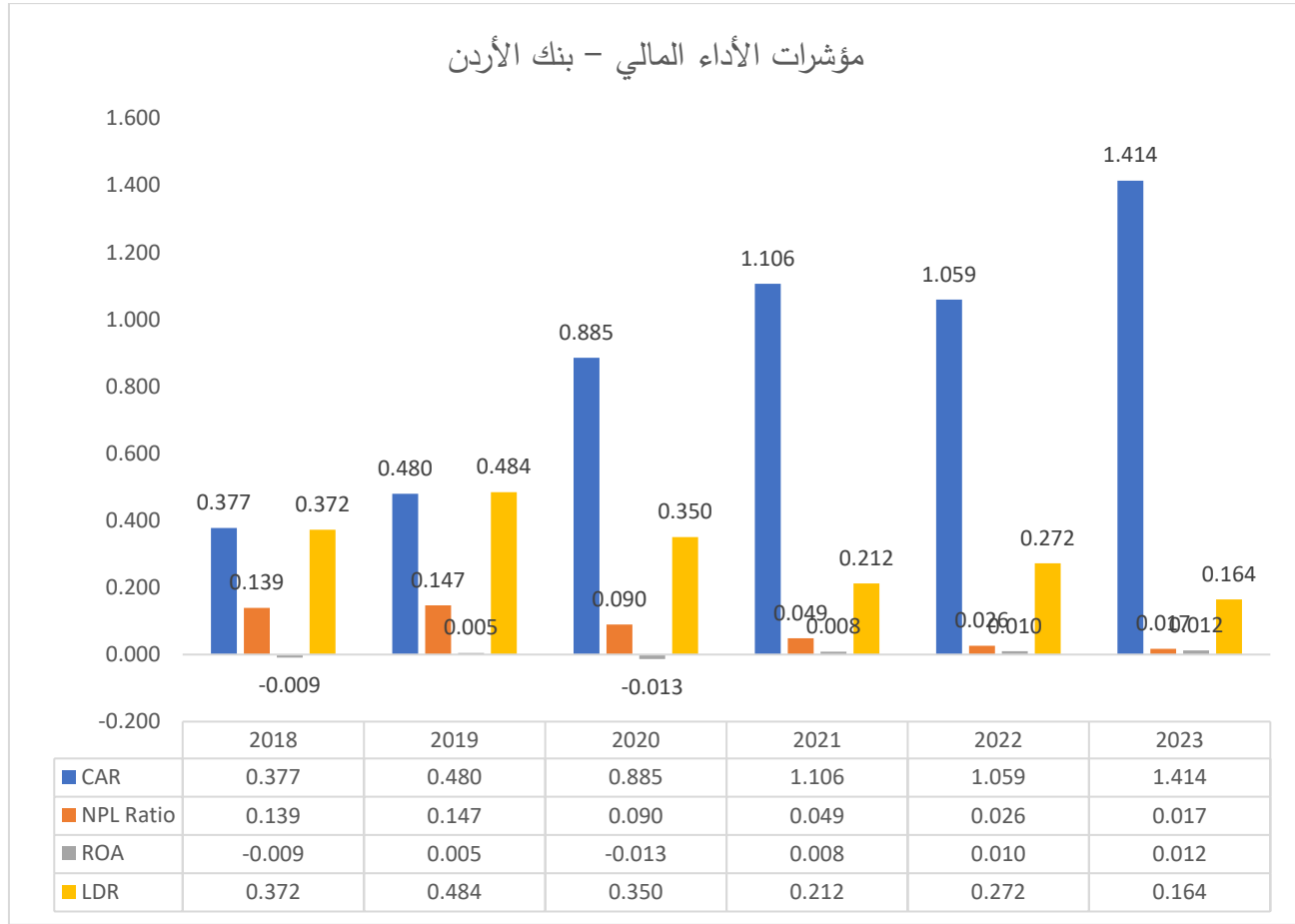
الطفيفة، إذ شهد عام 2020 أعلى نسبة بنحو 3.142.

ونسبة القروض المتعثرة كانت منخفضة جداً خلال فترة الدراسة مما يعكس جودة محفظة القروض للمؤسسة.

نلاحظ أن العائد على الأصول في أدنى مستوياته، ولا يوجد تقريباً أي عائد ملموس في الفترة المدروسة.

وأخيراً شهدت نسبة القروض إلى الودائع تذبذباً واضحاً، إذ ارتفعت في الأعوام 2019 و2021 و2023.

الشكل رقم (8) الدراسة التحليلية لبنك الأردن - سورية



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

نلاحظ زيادة ملحوظة في نسبة كفاية رأس المال عبر السنوات، حيث تبدأ من نحو 0.377 في عام 2018 وتصل إلى نحو 1.414 في عام 2023، هذه الزيادة تشير إلى أن المؤسسة تزيد من احتياطات رأس المال لدعم استقرارها المالي ومواجهة المخاطر المحتملة.

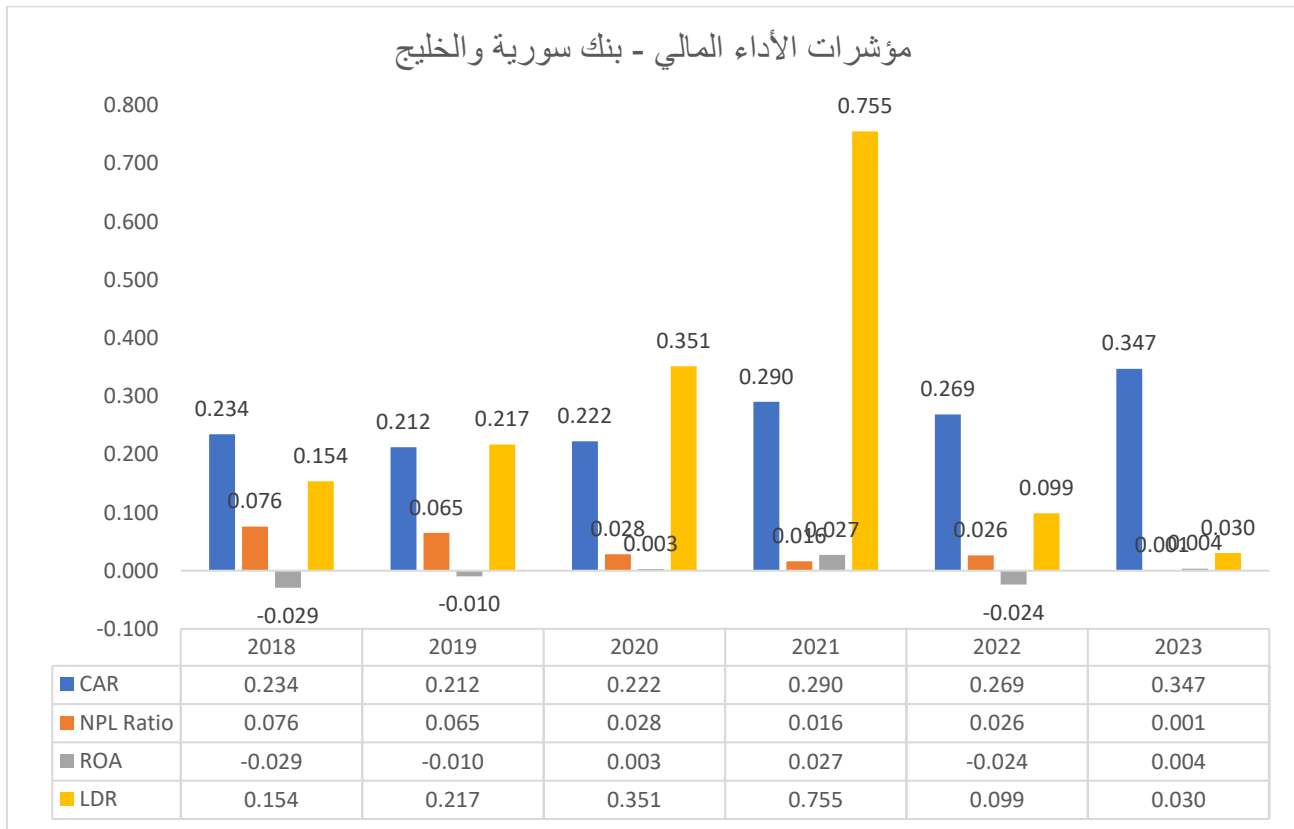
نسبة القروض المتعثرة تظهر ثباتاً نسبياً عند مستوى منخفض، إذ تتراوح حول 0.049 إلى 0.147 عبر السنوات، هذا الاستقرار عند نسبة منخفضة يشير إلى أن جودة القروض الممنوحة من المؤسسة تبقى جيدة، وأن الإدارة تقوم بإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال.

العائد على الأصول بقي تقريباً ثابتاً على مدار السنوات عند مستوى منخفض جداً، مما يدل على أن المؤسسة قد لا تكون قادرة على تحقيق عائدات كبيرة من أصولها.

شهدت نسبة القروض إلى الودائع تقلبات واضحة، إذ بلغت ذروتها في عام 2019 بنحو 0.484 وفي عام 2020 بنحو 0.350، ثم انخفضت لتعود للارتفاع مرة أخرى في عام 2023، هذه التقلبات قد تعكس تغيرات في إستراتيجية الإقراض أو تأثيرات اقتصادية خارجية.

(9) بنك سورية والخليج:

الشكل رقم (9) الدراسة التحليلية لبنك سورية والخليج



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال تتذبذب بين 0.212 و 0.347 عبر السنوات، هذه النسبة تشير إلى أن المؤسسة تحتفظ بمستويات معقولة من رأس المال لدعم استقرارها المالي، لكنها ليست عالية مقارنة بالمعايير الدولية.

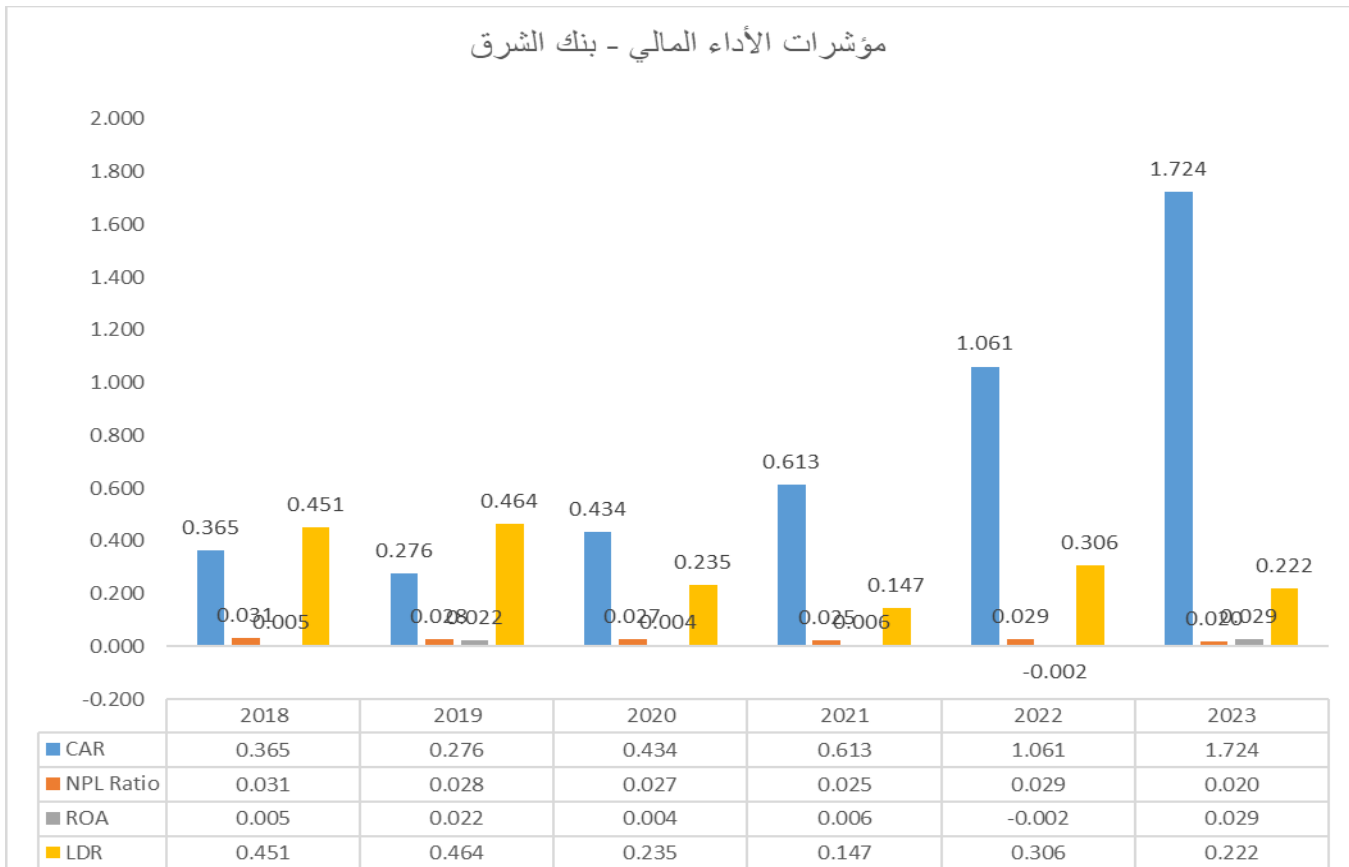
نسبة القروض المتعثرة تظهر ثباتاً نسبياً عند مستوى منخفض، إذ تتراوح بين 0.016 و 0.76 عبر السنوات، هذا الاستقرار عند نسبة منخفضة يعكس جودة محفظة القروض وإدارة جيدة للمخاطر الائتمانية، لتتخفص نحو 0.001 في عام 2023.

العائد على الأصول بقي ثابتاً عند مستوى منخفض جداً، ولا يظهر تغييرات كبيرة عبر السنوات، هذا يشير إلى أن المؤسسة تواجه صعوبة في تحقيق عائدات ملموسة من أصولها.

نسبة القروض إلى الودائع شهدت تقلبات كبيرة، إذ بلغت ذروتها نحو 0.755 في عام 2021، ثم انخفضت بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة، هذا التذبذب قد يعكس تغييرات في سياسة الإقراض أو ظروف السوق المتغيرة.

(10) بنك الشرق:

الشكل رقم (10) الدراسة التحليلية لبنك الشرق



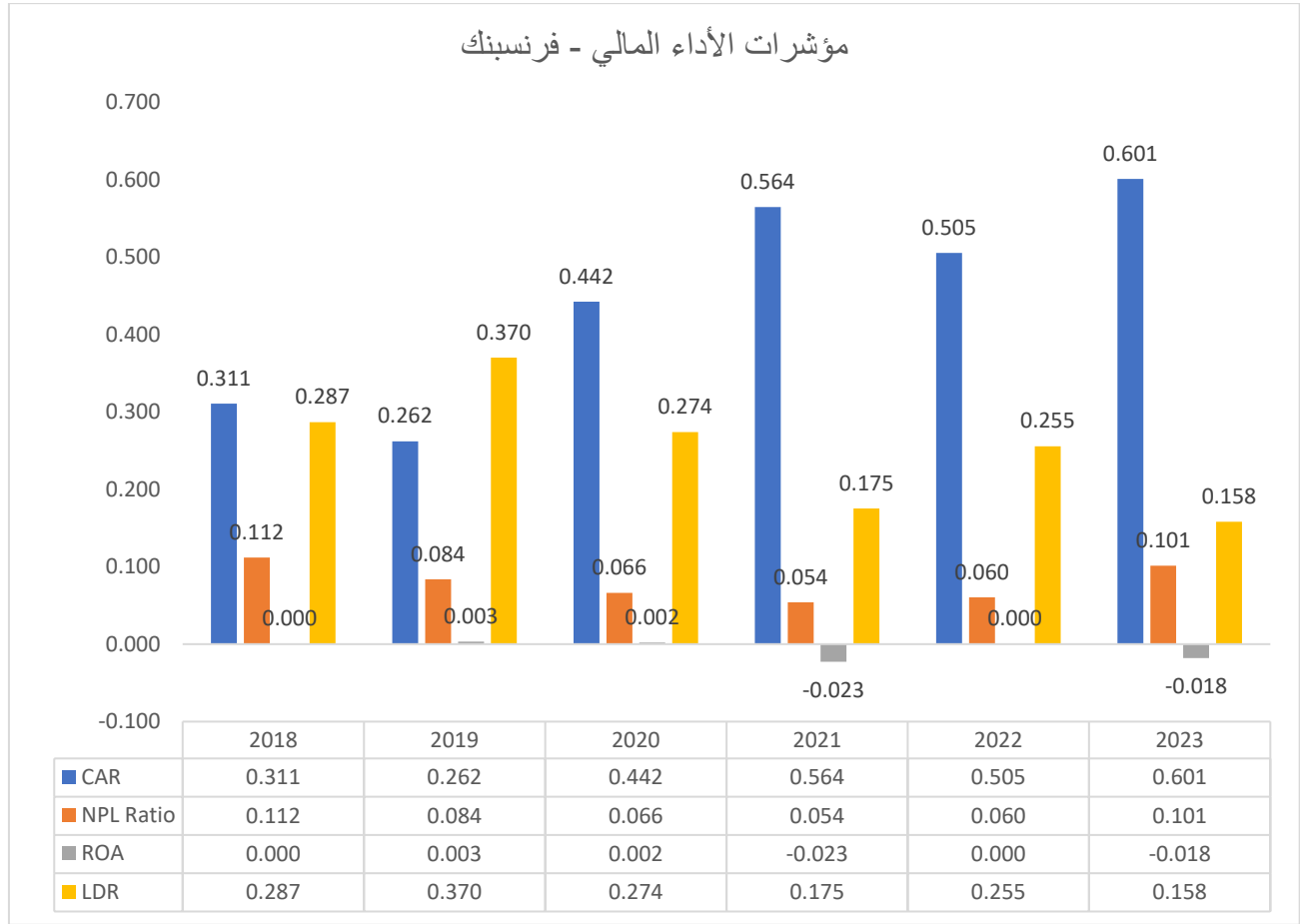
المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

نلاحظ زيادة تدريجية في نسبة كفاية رأس المال من عام 2018 إلى عام 2023، مع قفزات كبيرة في عامي 2022 و2023، هذا يشير إلى أن البنوك كانت تعمل على تعزيز نسبة رأس المال لديها بالنسبة إلى أصولها المرجحة بالمخاطر، مما يعزز من قدرتها على تحمل الخسائر غير المتوقعة ويعكس سياسة محافظة تجاه المخاطر. نسبة القروض غير العاملة ظلت منخفضة على مدى السنوات، مع انخفاض ملحوظ في عامي 2022 و2023، هذا يشير إلى تحسين جودة محفظة القروض للبنوك.

نلاحظ تذبذب العائد على الأصول مع ازدياده في عام 2023.

نلاحظ ارتفاع نسبة القروض الى الودائع في عام 2019 ثم تراجع تدريجي في السنوات التالية، مع ارتفاع ملحوظ مرة أخرى في عام 2022.

الشكل رقم (11) الدراسة التحليلية لفرنسبنك - سورية



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

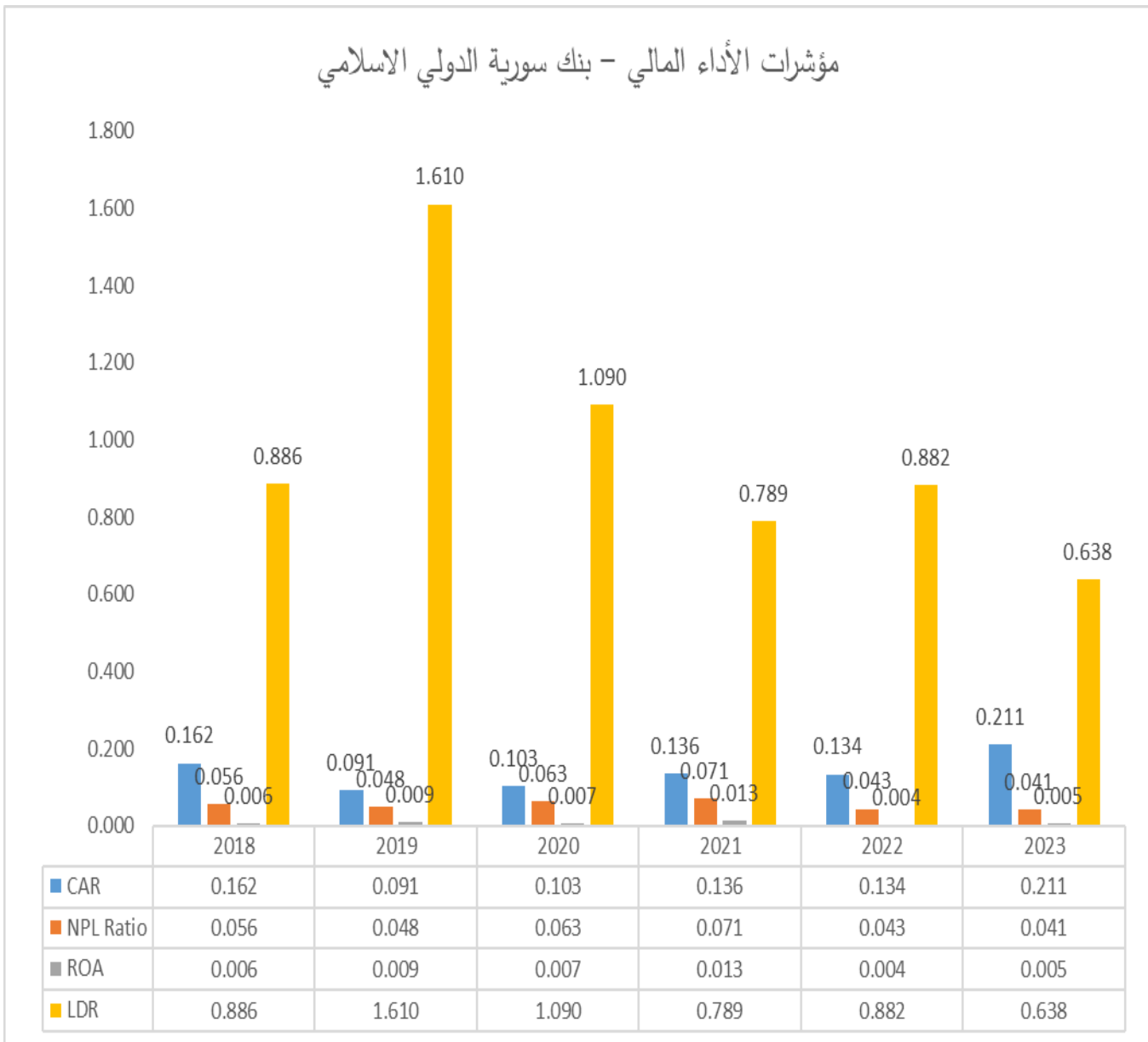
شهدت نسبة كفاية رأس المال زيادة ملحوظة على مدار السنوات، بدءاً من 0.311 في عام 2018 وصولاً إلى 0.601 في عام 2023، هذه الزيادة تدل على تعزيز رأس المال للبنوك بما يتناسب مع أصولها المرجحة بالمخاطر. انخفضت نسبة القروض غير العاملة من 0.112 في 2018 إلى 0.054 في 2021، ثم شهدت ارتفاعاً طفيفاً إلى نحو 0.101 في عام 2023 في 2023، قد يكون نتيجة لتحديات اقتصادية أو سياسات جديدة تؤثر في قدرة العملاء على سداد القروض.

شهد معدل العائد على الأصول تذبذباً خلال السنوات، مع وجود قيم منخفضة جداً وأحياناً سلبية.

أيضاً تذبذبت نسبة القروض إلى الودائع على مدى السنوات، حيث ارتفعت من 0.287 في عام 2018 إلى 0.370 في عام 2019، ثم انخفضت تدريجياً إلى 0.158 في عام 2023، هذا قد يعكس تغييرات في استراتيجيات البنوك بين التوسع في منح القروض وزيادة الودائع.

(12) بنك سورية الدولي الإسلامي:

الشكل رقم (12) الدراسة التحليلية لبنك سورية الدولي الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

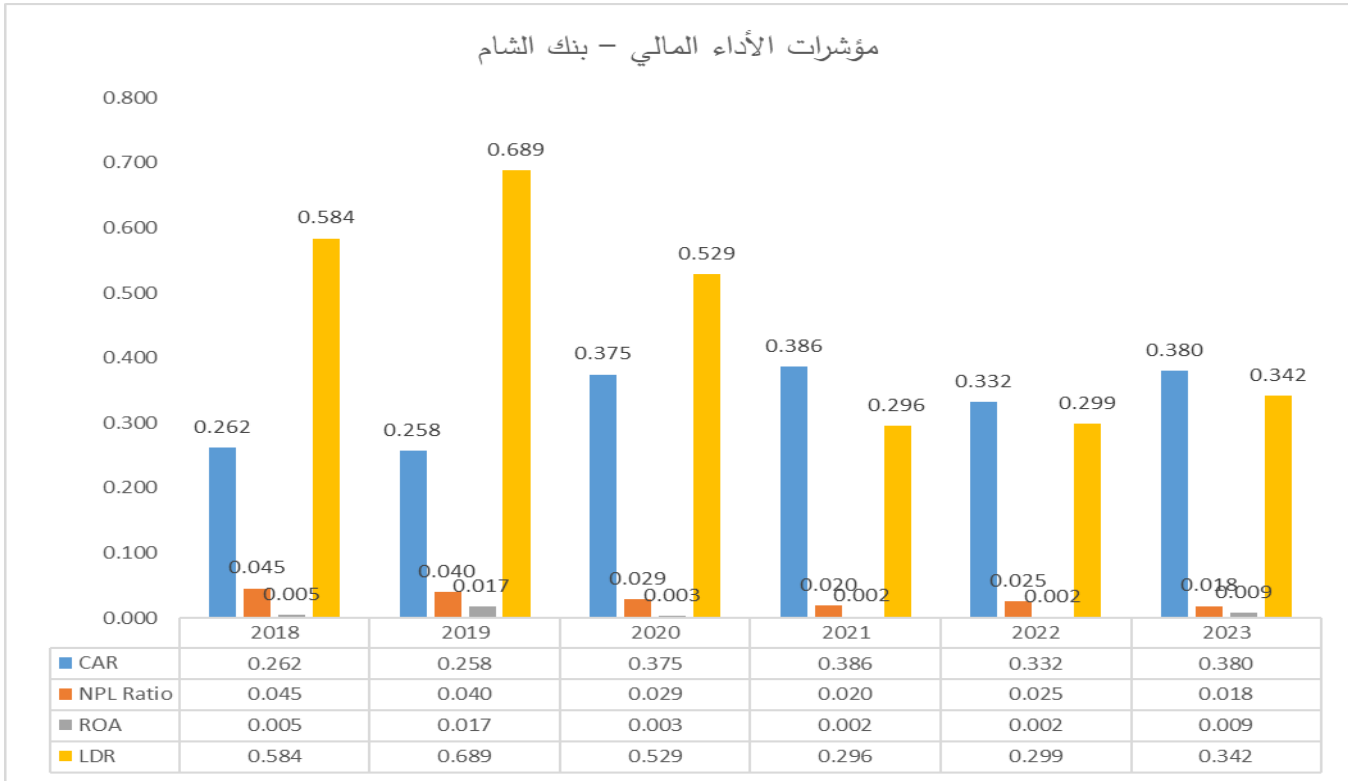
من الشكل نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال شهدت تذبذباً مع زيادة تدريجية على مدار السنوات، بدءاً من 0.162 في عام 2018 إلى 0.211 في عام 2023.

نلاحظ انخفاضاً تدريجياً في القروض غير العاملة من نحو 0.056 في عام 2018 إلى نحو 0.041 في عام 2023، هذا الانخفاض في نسبة القروض غير العاملة يعكس تحسناً في جودة محفظة القروض للبنوك وإدارة جيدة للمخاطر.

في حين شهد معدل العائد على الأصول تذبذباً واضحاً خلال السنوات، وهذا يشير إلى أن البنوك تواجه تحديات في تحقيق أرباح عالية على أصولها، مما قد يعكس ضغوطات اقتصادية أو فعالية أقل في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح.

وأيضاً تذبذبت نسبة القروض إلى الودائع بشكل كبير، إذ ارتفعت من 0.886 في عام 2018 إلى 1.610 في عام 2019، ثم انخفضت تدريجياً إلى 0.638 في عام 2023، ذلك قد يكون بسبب تغييرات في إستراتيجيات البنوك بين التوسع في منح القروض وزيادة الودائع.

الشكل رقم (13) الدراسة التحليلية لبنك الشام



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

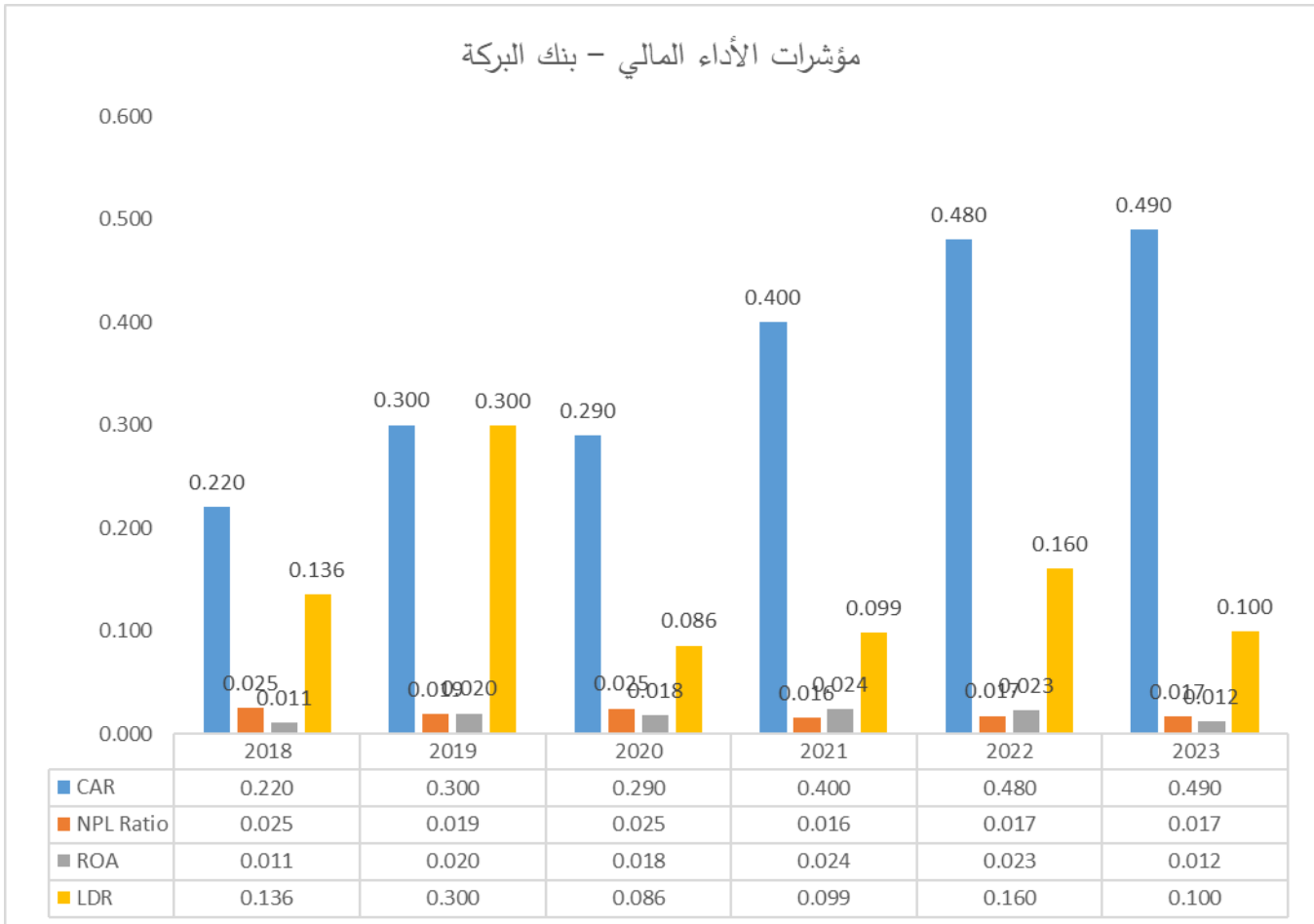
شهدت نسبة كفاية رأس المال نموًا ملحوظًا من 0.262 في عام 2018 إلى 0.386 في عام 2021، ثم انخفضت بنسبة بسيطة لتصل إلى نحو 0.380 في عام 2023، يشير ذلك إلى أن الشركة أصبحت أكثر كفاءة في استخدام رأس مالها لتوليد الأرباح.

شهدت نسبة القروض غير العاملة إلى القروض الإجمالية انخفاضاً ملحوظاً من 0.045 في عام 2018 إلى 0.018 في عام 2023، إذ يشير ذلك إلى أن جودة محفظة القروض لدى الشركة قد تحسنت تحسناً كبيراً. شهد معدل العائد على الأصول تقلبات ملحوظة خلال الفترة، فقد ارتفع من 0.005 في عام 2018 إلى 0.017 في عام 2019، ثم انخفض إلى 0.003 في عام 2020، حتى وصل إلى 0.009 في عام 2023.

أيضاً شهدت نسبة القروض إلى الودائع انخفاضاً ملحوظاً من 0.584 في عام 2018 إلى نحو 0.342 في عام 2023، إذ يشير ذلك إلى أن الشركة أصبحت أقل اعتماداً على الودائع لتمويل أصولها.

(14) بنك البركة - سورية:

الشكل رقم (14) الدراسة التحليلية لبنك البركة - سورية



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

شهدت نسبة كفاية رأس المال نمواً ملحوظاً من 0.220 في عام 2018 إلى 0.490 في عام 2023، إذ يشير ذلك إلى أن الشركة أصبحت أكثر كفاءة في استخدام رأس مالها لتوليد الأرباح.

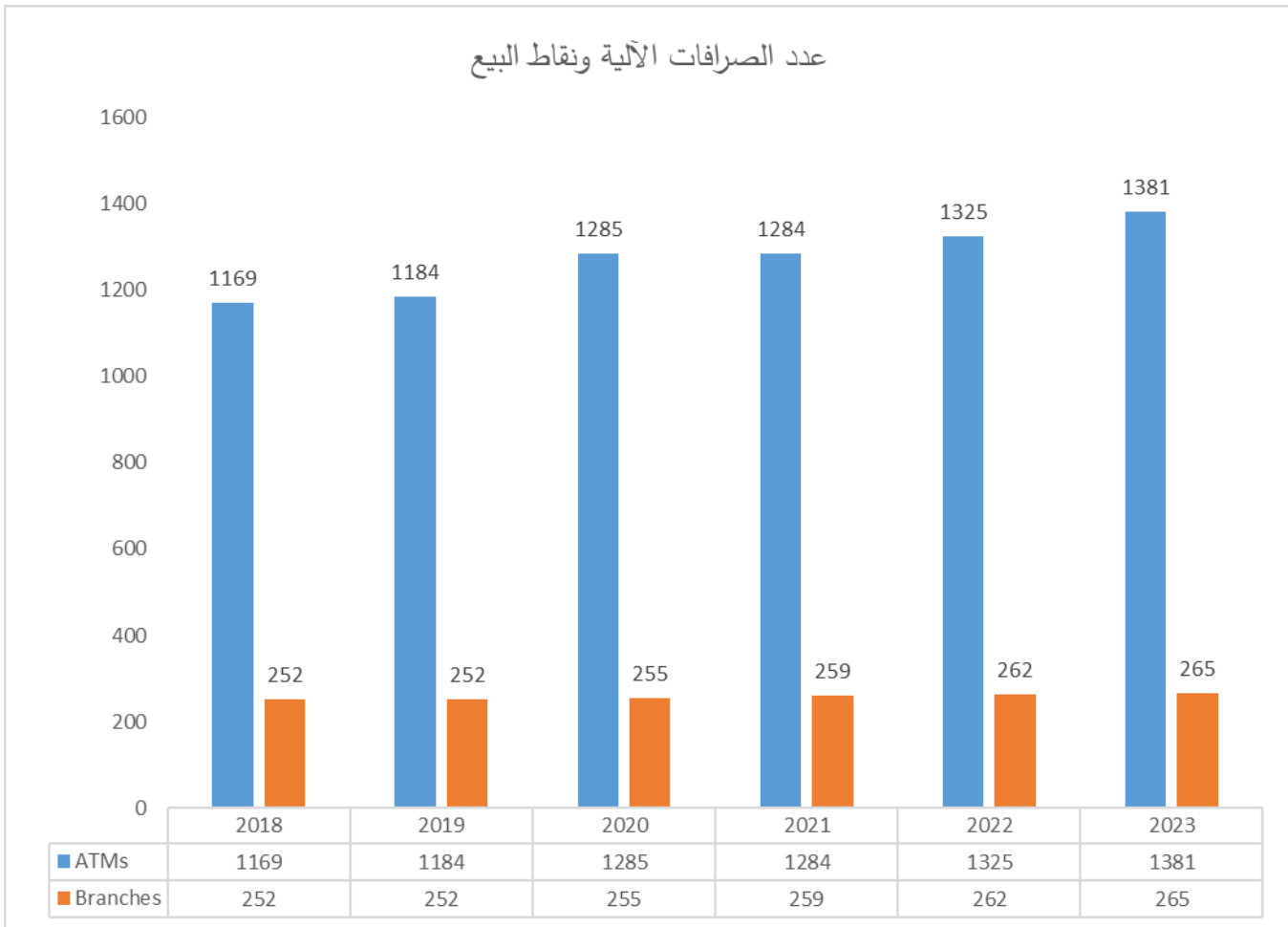
شهدت نسبة القروض غير العاملة إلى القروض الإجمالية انخفاضاً ملحوظاً من 0.025 في عام 2018 إلى 0.017 في عام 2023، إذ يشير ذلك إلى أن جودة محفظة القروض لدى الشركة قد تحسنت تحسناً كبيراً.

شهد معدل العائد على الأصول تقلبات ملحوظة خلال الفترة، فقد ارتفع من 0.011 في عام 2018 إلى 0.020 في عام 2019، ثم انخفض إلى 0.018 في عام 2020، ليستمر بالانخفاض ويصل إلى نحو 0.012 في عام 2023.

شهدت نسبة القروض إلى الودائع ازدياداً بنحو 0.136 في عام 2018 إلى 0.3 في عام 2019، ثم انخفضت لتعود ترتفع إلى 0.160 في عام 2022، إذ يشير ذلك إلى أن الشركة أصبحت أقل اعتماداً على الودائع لتمويل أصولها.

15) الصرافات الآلية ونقاط البيع في سورية:

الشكل رقم (15) الدراسة التحليلية للصرافات الآلية ونقاط البيع



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الإكسيل

شهد عدد الصرافات الآلية في سورية ازدياداً ملحوظاً خلال الفترة، فقد ازداد من 1169 في عام 2018 إلى 1381 في عام 2023، أيضاً عدد نقاط البيع في سورية ازدادت ازدياداً طفيفاً خلال الفترة، فقد ازداد من 252 في عام 2018 إلى 265 في عام 2023، إذ من المحتمل أن هذه الزيادة تعود إلى عودة بعض المناطق المنكوبة الى العمل.

المبحث الرابع

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة كفاية رأس المال لدى المصارف السورية الخاصة.

الجدول رقم (3) اختبار الانحدار للفرضية الأولى

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.142 ^a	.020	-.004	.63963474
a. Predictors: (Constant), Branches, ATMs				

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.680	2	.340	.831	.439 ^b
	Residual	33.140	81	.409		
	Total	33.820	83			
a. Dependent Variable: CAR						
b. Predictors: (Constant), Branches, ATMs						

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.582	8.128		-.195	.846
	ATMs	.001	.003	.116	.331	.742
	Branches	.003	.045	.027	.076	.939
a. Dependent Variable: CAR						

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه وجود علاقة بمقدار 14.2% بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويمكن تفسير التغير في المتغير التابع بنسبة 2% من التغير في المتغير المستقل.

وبما أن sig=0.439 أكبر من مستوى المعنوية 5% فلا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقياساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة كفاية رأس المال لدى المصارف السورية الخاصة. **الفرضية الثانية:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقياساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض غير العاملة إلى الأصول لدى المصارف السورية الخاصة.

الجدول رقم (4) اختبار الانحدار للفرضية الثانية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.013 ^a	.000	-.025	.17728304
a. Predictors: (Constant), Branches, ATMs				

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	2	.000	.006	.994 ^b
	Residual	2.546	81	.031		
	Total	2.546	83			
a. Dependent Variable: NPL Ratio						
b. Predictors: (Constant), Branches, ATMs						

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.012	2.253		-.005	.996
	ATMs	-7.421E-5	.001	-.032	-.090	.929
	Branches	.001	.013	.023	.064	.949
a. Dependent Variable: NPL Ratio						

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج spss

يبين الجدول أعلاه وجود علاقة بمقدار 1.3% بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويمكن تفسير التغير في المتغير التابع بنسبة 0% من التغير في المتغير المستقل.

وبما أن $sig=0.994$ أكبر من مستوى المعنوية 5% فلا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض غير العاملة إلى الأصول لدى المصارف السورية الخاصة.

الفرضية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بمعدل العائد على الأصول لدى المصارف السورية الخاصة.

الجدول رقم (5) اختبار الانحدار للفرضية الثالثة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.019 ^a	.000	-.024	.01348104
a. Predictors: (Constant), Branches, ATMs				

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	2	.000	.015	.985 ^b
	Residual	.015	81	.000		
	Total	.015	83			
a. Dependent Variable: ROA						
b. Predictors: (Constant), Branches, ATMs						

Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

1	(Constant)	-.004	.171		-.021	.983
	ATMs	-7.139E-6	.000	-.040	-.113	.910
	Branches	6.389E-5	.001	.024	.067	.947
a. Dependent Variable: ROA						

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه وجود علاقة بمقدار 1.9% بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويمكن تفسير التغير في المتغير التابع بنسبة 0% من التغير في المتغير المستقل.

وبما أن $\text{sig}=0.985$ أكبر من مستوى المعنوية 5% فلا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بمعدل العائد على الأصول لدى المصارف السورية الخاصة.

الفرضية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض إلى الودائع لدى المصارف السورية الخاصة.

الجدول رقم (6) اختبار الانحدار للفرضية الرابعة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.278 ^a	.077	.054	.24706677
a. Predictors: (Constant), Branches, ATMs				

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.414	2	.207	3.391	.039 ^b
	Residual	4.944	81	.061		
	Total	5.358	83			
a. Dependent Variable: LDR						
b. Predictors: (Constant), Branches, ATMs						

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.639	3.140		.841	.403
	ATMs	-.001	.001	-.154	-.452	.652
	Branches	-.007	.017	-.127	-.374	.709
a. Dependent Variable: LDR						

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج spss

يبين الجدول أعلاه وجود علاقة بمقدار 27.8% بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويمكن تفسير التغير في المتغير التابع بنسبة 7.7% من التغير في المتغير المستقل.

وبما أن $\text{sig}=0.039$ أصغر من مستوى المعنوية 5% فيوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض إلى الودائع لدى المصارف السورية الخاصة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. شهدت معظم البنوك تحسناً ملحوظاً في نسبة كفاية رأس المال، مما يشير إلى تعزيز القدرات المالية لمواجهة المخاطر المحتملة.
2. تباين مستويات القروض غير العاملة بين البنوك، حيث أظهر بعضها تحسناً في جودة محفظة القروض مع مرور الوقت.
3. بقي معدل العائد على الأصول منخفضاً في معظم البنوك، مما يعكس التحديات المستمرة في تحقيق الأرباح.
4. شهدت نسبة القروض إلى الودائع تقلبات بين البنوك، مما يعكس تغيرات في إستراتيجيات الإقراض والظروف الاقتصادية المتغيرة.
5. تطور عدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع، مما يشير إلى تحسن البنية التحتية للمصارف.
6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة كفاية رأس المال لدى المصارف السورية الخاصة.
7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض غير العاملة إلى الأصول لدى المصارف السورية الخاصة.
8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بمعدل العائد على الأصول لدى المصارف السورية الخاصة.
9. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار المالي مقاساً بعدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع في الأداء المالي متمثلاً بنسبة القروض إلى الودائع لدى المصارف السورية الخاصة.

التوصيات:

1. ضرورة تطبيق سياسات أكثر صرامةً في منح القروض وتحصيلها لتحسين نسبة القروض غير العاملة.
2. تركيز البنوك على تحسين معدل العائد على الأصول من خلال استثمارات فعالة وإدارة أفضل للأصول.
3. سعي البنوك التي لديها تقلبات كبيرة في نسبة كفاية رأس المال إلى زيادة رأس مالها لضمان الاستقرار المالي.
4. تشجيع الابتكارات المالية لما لها من دور فعال في تحسين الأداء المالي وتحقيق عوائد أعلى.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

الأبحاث والمقالات:

- (1) بوزياني وطهراوي وبينادا، نو الهدى وعلي ومحمد، 2024، أثر الابتكار المالي في البنوك على الأداء المالي - دراسة تطبيقية على بنك دبي الإسلامي، جامعة relizane، الجزائر.
- (2) مرزوق وبوخاتم، آسيا ورونق، 2023، أثر الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية في البنوك التجارية - دراسة عينة من البنوك الأردنية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في المالية والمحاسبة، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، الجزائر.
- (3) بو جمعة ودادن، ياسين وعبد الغفور، 2023، أثر الابتكار المالي على إجمالي الودائع المصرفية - دراسة قياسية للبنوك العاملة في الأردن، مقالة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، العدد 1.
- (4) عقل وأحمد وسلام، ياسر وحلمي ومصطفى، 2023، أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك - دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر، مقالة، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد 3، العدد 3.
- (5) مرزوق وبوخاتم، آسيا ورونق، 2023، أثر الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية في البنوك التجارية - دراسة عينة من البنوك الأردنية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، الجزائر.
- (6) بلخضر وبلفقاس، أشواق وخلود، 2023، أثر الابتكار على الأداء المالي - دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات الصناعة الإلكترونية بولاية برج بوعرييج، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص إدارة مالية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر.

- (7) حموي وبوالطواطو، رميساء وآمنة، 2022، دور الابتكار المالي في تحسين الأداء المالي في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك قطر الإسلامي، مذكرة مكمّل لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، الجزائر.
- (8) بن بعبيش وبن ساعد، سلمان وعبد الرحمان، 2022، محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMEL - دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر، مقالة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13.
- (9) مولودي، عبد الغاني، 2022، الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي - دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة أحمد دراية، الجزائر.
- (10) شاهين باسل، 2021، دور الابتكارات المالية في تنشيط الأسواق المالية - دراسة حالة بورصة دبي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، الجزائر.
- (11) دعبول، ذو الفقار، 2021، الديون غير المنتجة وأثرها في ربحية المصارف الخاصة التقليدية - دراسة تحليلية على المصارف السورية الخاصة التقليدية، مقالة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 37، العدد 4.
- (12) سرحان ونجار، سامية وحياء، 2020، أثر محددات الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية - دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الأردنية، مقالة، مجلة الباحث، المجلد 20، العدد 1.
- (13) حسن ومحمد، جمال وإبراهيم، 2020، الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام - دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 121.

- 14) تبيرة وقرواش، نصر الدين وشرفي، 2019، أثر الابتكار المالي على الكفاءة المصرفية - دراسة قياسية لبنك الأردن، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.
- 15) بودور، أيوب، 2019، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة 8 ماي 1945، الجزائر.
- 16) زاويد وحجاج، لزهاري ونفيسة، 2018، التنافسية وبيئة الأعمال الجديدة كعامل لتنمية الابتكار المكالي في المؤسسات المالية، مقالة، مجلة آفاق للدراسات والبحوث، العدد الأول.
- 17) بحري، علي، 2018، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسات الاقتصادية - دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة، مقالة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 35.
- 18) بضياف وشماخي وبخالد، عبد الباقي وبوبدر وعائشة، 2018، تحليل العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية، مقالة، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 1.
- 19) قبلي، نبيل، 2017، دور مبادئ الحكومة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بوعلي، الجزائر.
- 20) دادن وحفصي، عبد الوهاب ورشيد، 2014، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مقالة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2.
- 21) ميعاد، علي، 2014، دور تقييم الأداء في الحد من الفساد الإداري والمالي، مقالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 39.

- (22) عبد الرضا، محمد، 2013، أثر الابداع في تقديم الخدمات المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف - دراسة تطبيقية في المصارف الأهلية العراقية، مقالة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73.
- (23) بشناق، زاهر، 2011، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية - دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير فب المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.
- (24) بروبي، سمية، 2011، دور الإبداع والابتكار في ابراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة - دراسة حالة مؤسسة المشروبات الغازية مامي، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- (25) الخطيب، محمد، 2010، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- (26) جبين، عبد الوهاب، 2009، تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمحافظة الطائف، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه تخصص إدارة صحية، جامعة clements العالمية، السعودية.

الكتب:

- (1) زايد، سارة، 2019، أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، دار المنهل للنشر، الأردن.
- (2) الموسوي، حيدر يونس، 2018، المصارف الإسلامية: أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، مجموعة البيازوري للنشر والتوزيع، الأردن.
- (3) الأخضر، لقيطي، 2018، دراسات في المالية والمحاسبة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر.
- (4) عبد القادر، علا نعيم، 2017، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار بداية للنشر والتوزيع، الأردن.
- (5) طالب والمشهداني، علاء وايمان، 2011، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

(6) صبحي، وائل، 2009، المنظور الاستراتيجي لبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

(7) السلمي، علي، 2005، السياسات الإدارية في عصر المعلومات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

(8) الحسيني والدوري، فلاح ومؤيد عبد الرحمن، 2003، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية.

1) Molem and Tameta, Sama and Serge, 2024, The Effect of Financial Innovation on The Financial Performance of Financial Institutions in Cameroon, article, International Journal of Finance, vol 9, no 2.

2) Oscar and Satia, Assoumou and Philip, 2024, The Influence of Financial Innovations on The Financial Performance of Commercial Banks in Cameroon, article, Canadian Center of Science and Education, Vol 17, No 1.

3) Ashiru, Balogun and Paseda, Olawale, Gift and Oluseun, 2023, Financial Innovation and Bank Financial Performance – Evidence from Nigerian Deposit Money Banks, University of Ibadan, Nigeria.

4) Ekanayake and Anjalika, Nishani and Nishadi, 2022, The Effect of Financial Innovation on Bank Performance – Evidence from Commercial Banks of SriLanka, article, Journal of Emerging Financial Markets and Policy, Vol 1, No 2.

5) Adenuga and Mohammed, Laniyan and Asuzu, 2021, Measuring the impact of loan to deposit ratio (LDR) on Banks' liquidity in Nigeria, article, Economic and Financial Review, Vol 59, No 2.

ثالثاً: المواقع الالكترونية.

(1) موقع مصرف سورية المركزي - إحصاءات مصرفية.

[https://cb.gov.sy/index.php?page=show&ex=2&dir=items&lang=1&ser=1&cat_id=754
&act=754](https://cb.gov.sy/index.php?page=show&ex=2&dir=items&lang=1&ser=1&cat_id=754&act=754)

(2) موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

<http://www.dse.gov.sy/>

(3) موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

<https://www.scfms.sy/>